

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد تأمينات



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

اعداد الطالبة:

صفاء عيش

مساهمة شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي في المسيلة  
-دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ولاية المسيلة-  
للفترة 2006-2018

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ. محاضر "أ"	عيسى حجاب
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ. محاضر "ب"	عقيلة ذبيحي
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ. مساعد "أ"	أسماء حدباوي

السنة الجامعية : 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## الاهداء

أحمد الله كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ويرضى وأصلي وأسلم على  
من لا نبي بعده محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد أتقدم بإهدائي:

الى من هي أندى من قطرات الندى وأصفى من ماء الدجى الى مثلي الأعلى الى من  
رافقتني بدعواها في كل خطوة من خطوات حياتي الى من ضحت بنفسها من  
أجلنا اليكي أُمي الغالية " حفظها الله وأطال في عمرها "

الى من أوصلني الى رتب المعالي وقدوتي في الحياة الذي أدين له بكل لحظة  
سعى فيها جاهدا ليلبي لي ما أحতاجه في الحياة أبي الغالي " حفظه الله وأطال في  
عمره

الى أحن وأرق بنات في الكون أخواتي: عائشة، سارة.

الى سندي في الحياة اخوتي: حمزة، بلال، بدر، محمد.

الى كل كتاكيت العائلة: أماني، وائل، آلاء، أسيل وأريج، جود واسراء.

الى كل الأهل والأقارب.

الى العم الغالي رحمه الله وأدخله فسيح جنانه.

الى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء الى من عرفت كيف أجدهم  
وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي: بشرى ن، بشرى م، بشرى ق، خديجة، لميا،  
صبرين، ايمان ت، ايمان د، شافية، ياسمين، رحيمتا، أمينتا، بسمتا، زينب، ايمان

الى كل الزملاء الذين ساعدوني في هذا العمل.

الى كل من حضر في القلب وغاب عن اللسان  
لكثرة الأحباب.

الى راحي وريحاني وروح الروح بلدي الحبيبة  
الجزائر.

صفاء عيش



## شكر و|عرفان

الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم،  
ونشكرك اللهم ما أعطيتنا من نعم، باسم الله  
الذي جعل نور العقول وعلمنا.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

أولا وقبل كل شئ نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في انهاء هذا العمل المتواضع،  
كما أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان والتقدير الى كل من ساعدني في  
انجاز هذه المذكرة و أخص بالذكر الاستاذة المشرفة "ذبيحي عقيلتة" التي لم تبخل  
عليها بعلمها ونصحها توجيهاتها القيمة التي مهدت لي الطريق لاتمام هذا العمل.  
ايضا الى عميد الكلية والى رئيس قسم العلوم الاقتصادية والى كل أساتذتي من  
المرحلة الابتدائية الى المرحلة الجامعية وأخص بالذكر الدكتور حجاب عيسى.  
كما اتوجه بالشكر أيضا الى كل عمال الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي  
وكالمة المسيلة CRMA الذين احسنوا استقبالي وقدمو لي يد العون.  
وأیضا الى كل طلبة السنة ثانية ماستر اقتصاد تأمينات.

صفاء عيش

# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

II-I..... فهرس المحتويات

III..... قائمة الجداول والأشكال

أ-..... مقدمة

الفصل الأول: الإطار العام للتأمين وشركات التأمين

07 ..... تمهيد

08 ..... المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

08 ..... المطلب الأول: مفهوم التأمين وخصائصه

11 ..... المطلب الثاني: عناصر وتقسيمات التأمين

15 ..... المبحث الثاني: مفاهيم حول شركات التأمين

15 ..... المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

17 ..... المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

19 ..... المطلب الثالث: وظائف وأهداف شركات التأمين

21 ..... خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

23 ..... تمهيد

24 ..... المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر

24 ..... المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

28 ..... المطلب الثاني: المشاكل والأخطار التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر

30 ..... المبحث الثاني: أثر التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية في الجزائر

30 ..... المطلب الأول: التأمين الفلاحي في الجزائر

المطلب الثاني: دور التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية في الجزائر .....	32
خلاصة الفصل الثاني.....	34
<b>الفصل الثالث</b>	
<b>مساهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في دعم النشاط الفلاحي بالمسيلة</b>	
تمهيد .....	37
المبحث الأول التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة) ...	38
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) .	38
المطلب الثاني: التقديم بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي _ وكالة المسيلة.....	39
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة) .....	40
المبحث الثاني: انجازات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة) ...	49
المطلب الأول: كيفية معالجة ملفات التأمين الفلاحي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة.....	49
المطلب الثاني: حصيلة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة للفترة 2006-2018 .....	51
خلاصة الفصل الثالث .....	59
خاتمة.....	61
قائمة المراجع.....	65
الملاحق.....	

أولا- قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور رقم اعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2010- 2017	30
02	تطور مساهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للفترة 2006-2018	52
03	نسبة مساهمة التأمين الفلاحي لبقية التأمينات للفترة 2006 - 2018	53
04	تطور ايرادات واعباء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للفترة 2006-2018	55
05	النتائج التي حققها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للفترة 2006-2018	57

ثانيا- قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
31	تطور رقم اعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2017-2010	01
48	الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة المسيلة	02
52	مساهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في تعويض خسائر القطاع الفلاحي للمنتسبين للصندوق للفترة 2006- 2018	03
54	مساهمة التامين الفلاحي لبقية التأمينات خلال الفترة 2018-2006	04
56	تطور اعباء وإيرادات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للفترة 2018-2006	05
57	النتائج التي حققها التي حققها الصندوق خلال الفترة 2018-2006	06

# مقدمة

أصبح التأمين اليوم من معايير قياس التقدم الاجتماعي في العصر الحديث لأي دولة باعتباره من الخدمات الملموسة التي تؤمن حاجات المجتمع كالمؤسسة.

وقد أصبحت أيضا شركات التأمين ممولا رئيسيا ومن العيار الثقيل في تزويد خزينة الدولة من الأموال التي تجنيها هذه الشركات من العمليات التأمينية بالإضافة الى الدور الكبير الذي تلعبه من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وهذا من خلال مختلف المنتجات التي تقدمها للفلاحين.

لذا بات من المجدي الانتباه أكثر الى هذا القطاع الذي يعتبر مسير رئيسي في التنمية الاقتصادية والفلاحية مع حد سواء، بفضل المداخل التي تحققها شركات التأمين بحيث يمكنها أن تستثمر في رؤوس أموالها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشجيع الفلاحين على الاستثمار في القطاع الفلاحي وبعث الاطمئنان في نفوس الفلاحين وهذا من خلال التعويضات التي تقدمها شركات التأمين في حال تحقق الخطر.

لذا فان قطاع التأمين يمكن اعتباره وحدة قائمة في حد ذاته يضاف الى ذلك تأمين القطاع الفلاحي للقيام بوظائف ومسؤوليات اقتصادية وفلاحية في نطاق السياسة التنموية الشاملة.

### أولا- طرح الاشكالية

ان الجزائر كغيرها من الدول عرفت تطورا متزايدا في مجال صناعة التأمين، حيث قامت بخلق عدة شركات وطنية للتأمين من أجل بناء اقتصاد وطني والنهوض بالقطاع الفلاحي.

ومن هذا المنطق وبغية الالمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا، سنحاول من خلال بحثنا هذا الاجابة عن الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي في الجزائر؟

تقودنا هذه الإشكالية الى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي؟
- هل توجد مشاكل يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر؟

- إلى أي مدى يساهم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة في تغطية الاخطار بالقطاع الفلاحي؟

### ثانيا- فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية بحيث نطرح الفرضيات التالية:

- تساهم شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي وذلك من خلال مختلف منتجاتها التي تعرضها على الفلاحين وما يتناسب مع متطلباتهم ومقدرتهم المالية والمادية.
- توجد مشاكل يعاني منها القطاع الفلاحي مما تعرقل تنميته.
- يقوم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة بمساهمة كبيرة في تغطية المخاطر المتعلقة بالفلاحة وذلك من خلال التعويضات التي يقدمها للفلاحين نتيجة تحقق الخطر، هذا ما يساهم في تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

### ثالثا- أهداف الدراسة

تصبو هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- ابراز دور شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي في الجزائر
- تحديد المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر.

### رابعا-أسباب اختيار الموضوع

- بحكم التخصص.
- قلة الابحاث في هذا الموضوع.

### خامسا-صعوبات الدراسة

لقد واجهت خلال قيامي بهذا البحث عدة صعوبات نوردتها كالتالي:

- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الاصلية.
- تناقص البيانات والاحصائيات المتحصل عليها من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة.

## سادسا-منهجية الدراسة

بغية الالمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة اتبعنا:

المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتوضيح المفاهيم، وأيضا في الميدانية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة المسيلة والتي من خلالها نحاول اسقاط جانب من المعلومات النظرية على واقع الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

## سابعا-الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعنا نجد:

1- دراسة زهير عماري وأسامة عامر، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية \_دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000/2012، مداخلة في يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي \_ حالة الجزائر\_ جامعة سطيف، 14 جوان 2014.

حيث تطرقت الدراسة الى الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التأمين الزراعي على التنمية الفلاحية في الجزائر؟

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

• نتيجة لضعف السوق التأمين الزراعي، فقد أخفق قطاع التأمين الزراعي في تفسير مساهمته النسبية في لتنمية الفلاحية مع غياب الأثر الإيجابي للتأمين الزراعي على المنتجات الزراعية المدروسة.

• ادراج برنامج عن التأمين الزراعي ضمن مناهج الكليات الزراعية للتعريف بأنواع الأخطار المختلفة التي يقوم التأمين بتغطية الأضرار الناجمة عنها.

2- دراسة العمرية دهوم، دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار المنتجات الفلاحية \_ دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي \_ مذكرة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015/2016.

حيث تطرقت في هذه الدراسة الى الإشكالية التالية: الى أي مدى يمكن أن يساهم التأمين الفلاحي في تغطية أخطار المنتجات الفلاحية؟

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ان تطبيق برنامج التأمين الفلاحي يواجه عدة صعوبات ومشاكل.
- احتل فرع التأمين متعدد الاخطار للأبقار مكانة بارزة بين كافة فروع التأمين في محافظة التأمين بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

#### ثامنا- هيكل الدراسة

بغية الامام بالموضوع قمنا بتقسيمه الى ثلاثة فصول، الفصل الاول والثاني للنظري أما الفصل الثالث فهو التطبيقي وكان تقسيمه كالتالي:

**الفصل الاول:** يعتبر كمدخل لموضوع بحثنا حيث تطرقنا فيه الى الإطار العام للتأمين وشركات التأمين، ولأجل ذلك تم تجزئته الى مبحثين: المبحث الاول ماهية التأمين (المفهوم، الخصائص، الأسس، والوظائف) أما المبحث الثاني فتطرقنا الى مدخل عام حول شركات التأمين (مفهوم، انواع، ...)

**الفصل الثاني:** في هذا الفصل سنحاول التطرق الى القطاع الفلاحي في الجزائر وتطوره وسنتناول أثر التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية في الجزائر.

**الفصل الثالث:** يشمل هذا الفصل على دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة حيث نقوم من خلال هذا الفصل بتقديم الصندوق من خلال التطرق الى مفهومه ونشأته ونبذة تاريخية عنه، ثم بعدها في المبحث الثاني سنحول اسقاط دراستنا النظرية على الصندوق وكيفية معالجته لملفات التأمين الفلاحي وأيضا تقديم حصيلة عنه للفترة 2006 / 2018.

# الجانب النظري

# الفصل الأول

الاطار العام للتأمين وشركات التأمين

### تمهيد

التأمين ليس إلا تعاوناً تنظيمياً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، وموضوع التأمين من الموضوعات الواسعة التي يحتاج البحث فيها إلى أسس فنية صحيحة، بالرغم من تعدد أنواع التأمين واختلاف أشكال الهيئات التي تقوم بمزاومتها، إلا أن مبادئ التأمين وأسسها لا تتغير، فالتأمين ما هو إلا وسيلة عملية لتجميع الأخطار وتوزيع الخسائر نتيجة تحقق الأخطار.

سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة عامة حول التأمين وهذا ما سنتناوله في مبحثين

ندرس فيها التأمين بصورة أكثر دقة وشركات التأمين كما يلي:

- **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول التأمين.
- **المبحث الثاني:** مفاهيم حول شركات التأمين.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

تتخصر فكرة التأمين في الاحتياط للمستقبل والتسلح ضد الخسائر المادية التي تسببها الكوارث التي تقع للإنسان في المستقبل سواء في ممتلكاته أو على نفسه، وهنا ظهر ما يسمى بالتأمين لذلك سنتطرق في هذا إلى مفهوم التأمين وخصائص عقده والأنواع والوظائف التي تميز بها.

### المطلب الأول: مفهوم التأمين وخصائصه

#### الفرع الأول: مفهوم التأمين

اولا-التأمين لغة: من أمن، أي اطمأن وزال خوفه وهو بمعنى سكن قلبه.<sup>1</sup>

وكذلك تستعمل كلمة الخوف ومن ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم "ءامنهم من خوف

"<sup>2</sup>، وكذلك " وإذا حملنا البيت مثابة للناس وأمنا"<sup>3</sup>

ثانيا-التأمين اصطلاحا: عرفته لجنة مصطلحات التأمين لمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية بأنه تجميع الخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الإخطار إلى المؤمنين، والذين يوافقون على تعويض المؤمن له عن هذه الخسائر أو توفير مزايا أخرى في حالة وقوعها، أو تقديم خدمات متعلقة بالخطر.<sup>4</sup>

ثالثا-التعريف القانوني: لقد نصت المادة 619 من القانون المدني الجزائري على أن التأمين "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين بالعقد وذلك نظير قسط أو دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن.<sup>5</sup>

رابعا-التعريف الاقتصادي: هو وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسارة كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة.

خامسا-التعريف الشامل للتأمين: يمكننا من التعاريف السابقة استنتاج التعريف التالي للتأمين:

<sup>1</sup> عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص52.

<sup>2</sup> الآية رقم 04، سورة قريش، القران كريم.

<sup>3</sup> الآية رقم 125، سورة البقرة، القران كريم.

<sup>4</sup> جورج ريجدا، إبراهيم محمد مهدي، إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2006، ص 51.

<sup>5</sup> المادة 619 من الامر رقم 75\_58 المؤرخ في 26سبتمبر 1995المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية، العدد78، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1975.

التأمين عبارة عن عقد بين المؤمن والمؤمن له يلتزم الأول بدفع القسط والثاني بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر، ويعتبر هذا الضمان جوهر العملية التأمينية وتحقيقه يبقى محتملا غير مؤكد وغير مستبعد في آن واحد.

### الفرع الثاني: خصائص التأمين

إن لنشاط التأمين خصوصية تجعله يتصف ببعض الخصائص، التي نذكر أهمها<sup>1</sup>:

- التأمين منتج ثانوي، إذ يجب تملك الشيء المراد التأمين عليه أولاً، فلا يعقل وجود عقد تأمين على أصل غير مملوك في الأصل.
- منتجات التأمين غالباً ما تكون إجبارية أكثر منها اختيارية مثل التأمين الصحي، التأمين على القروض...، إضافة إلى كونها تمس أحداث الكال لا يتمنى حدوثها ويعمل جاهداً لتجنبها مثل حوادث السيارات، الحرائق، العجز، المرض...
- يخضع قطاع التأمينات لتنظيمات وتشريعات صارمة من قبل الدولة والسلطات، ناهيك عن دور النقابات، الأمر الذي يقيد من حرية مؤسسات التأمين في تقديم المنتجات التي تريدها ولا في تحديد أسعارها.
- قوة مفهوم الخطر وتطوره مستقبلاً، كون أن عمليات التأمين ترتبط بأحداث مستقبلية لا يعرف حجمها، ولا العوامل التي قد تضاف لتؤثر فيها.
- وجود علاقة دائمة بين الزبون ومؤسسة التأمين، بحيث أن الأخطار مستقبلية ومتجددة مما يجعل الزبائن يقبلون على طلب عدة منتجات تأمينية من مؤسسات القطاع.
- التطورات الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير كبير على ربحية مؤسسات التأمين من حيث زيادة تكلفة التصليحات والصيانة، ارتفاع الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات، ارتفاع معدلات السرقة والجريمة، ظهور أخطار جديدة... الخ.
- انعكاس دورة إنتاج، حيث يتلقى المؤمن الأقساط مقابل تقديم خدمة تتمثل في دفع التعويض المشروط بتحقق الخطر المؤمن منه.

<sup>1</sup> غفصي توفيق، سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد دراسة ميدانية خلال الفترة (1995-2018)، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص 23.

• التأمين هو المنتج الوحيد الذي تكون فيه التكلفة النهائية غالباً غير معروفة حتى بعد فترة طويلة من مدة التغطية، في حين أن الدخل -مدفوعات القسط من قبل المؤمن لهم يتم تلقيه قبل أو خلال فترة التغطية.

إضافة إلى ما سبق، توجد خصائص أخرى تتميز بها عمليات التأمين وهي:

- التأمين سلعة غير منظورة.
- التأمين خدمة مستقبلية وليست فورية.
- التأمين خدمة احتمالية قد يستفيد منها المؤمن له وقد لا يستفيد.
- يتأثر الطلب على التأمين بالمستوى الثقافي والمادي لزيائنه.
- وجود منافسة شديدة بين التأمين وأماكن الادخار الأخرى.
- يعتمد التأمين في نجاحه إلى حد كبير على العنصر البشري المتميز.
- التأمين صناعة معقدة وتتم على مراحل قد تكون طويلة قبل أن يتبلور موقف الجمهور منها.
- تعزيز أهمية الصورة الذهنية لشركة التأمين لدى الزبائن<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: الأسس الفنية التي يقوم عليها التأمين

يقوم التأمين على أسس فنية تباعد ما بينه وبين المقامرة وتجعله لا يتوقف على الحظ ومصادفة وقوع الخطر. فالمؤمن يجمع بين أكبر عدد ممكن من المؤمن لهم، يشتركون جميعاً في التعرض لخطر معين، الحريق أو السرقة أو المسؤولية عن الحوادث أو الوفاة أو غير ذلك من الأخطار، فيضعون ما يتعرضون جميعاً له من خطر في وعاء واحد، حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم ساهموا جميعاً في الخسائر التي تنجم عن ذلك. ويرتكز تنظيم المساهمة في الخسائر على فن التأمين، المتمثل في تقدير الاحتمالات وفي قانون الأعداد الكبيرة<sup>2</sup>.

أولاً-تقدير الاحتمالات: يقوم المؤمن بجمع البيانات إحصائية عن الأحداث المختلفة التي يتعرض لها إنسان والتي يؤدي تحققها إلى خسارة أو تكلفة مالية على نحو يجعل له مصلحة في تأمين نفسه منها في مكان وزمان محددين<sup>3</sup>. هذه البيانات تتعلق أولاً بفرص التعرض لهذه الأحداث، وتتعلق ثانياً بنطاق تحققها، وما يؤثر في تحققها من ظروف مختلفة، ومدى ما يترتب على تحققها من خسارة أو كلفة، ثم

<sup>1</sup> غفصي توفيق، المرجع السابق، ص 23 - 24.

<sup>2</sup> محمد شرعان، الخطر في عقد التأمين، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1984، ص 116.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 96.

ينتقل بعد ذلك إلى تحليلها واستخراج مالها من دلالات وما تكشف عنه من علامات، وعلى أساس نتائج هذا التحليل يجري المؤمن تصنيف الأحداث محل البحث إلى مجموعات متناسقة، من حيث الظروف المؤثرة في معدلات التحقق أو في مدى الخسارة أو الكلفة.

ثانياً-قانون الأعداد الكبيرة: يستخدم قانون الأعداد الكبيرة أو (ما يتصل بنظرية الحد المركزي) في أدبيات إدارة المخاطر والتأمين لشرح تجميع الخسائر كآلية تأمين. وتدعى أيضاً بـ "قانون المعدلات"، حيث ينص المبدأ على أن متوسط عدد كبير من المتغيرات العشوائية المستقلة ذات توزيع مماثل يؤول منخفضاً للاقتراب من القيمة المتوقعة. هذه النتيجة يمكن أن تستخدم لإظهار أن دخول مخاطر إضافية إلى مجموعة مؤمن عليها يميل إلى الحد من التغير في متوسط الخسارة لكل حامل سند تأمين (البوليصة) حول القيمة المتوقعة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: عناصر وتقسيمات التأمين

#### الفرع الأول: عناصر التأمين

يقوم التأمين على عناصر أساسية تتمثل في الخطر الذي يعتبر محورياً أساسياً والمحل الذي يرد عليه التأمين حيث يسعى الإنسان دائماً إلى نقل عبئه إلى جهة أخرى، والقسط الذي يمثل الثمن الذي يدفعه طالب التأمين للمؤمن من أجل الحصول على تغطية تأمينية وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخطر، إن العنصر الأخير يتمثل في مقابل أو مبلغ التأمين الذي يلتزم المؤمن بأدائه عند تحقق الخطر المؤمن ضده<sup>2</sup>.

#### أولاً-الخطر

1. تعريف الخطر: إن الخطر هو العنصر الأساسي للعملية التأمينية بحيث يعطي الوجود الحقيقي للتأمين المستند من مسعى الإنسان للاحتماء من تبعات أو نتائج احتمال وقوع الخطر أو تحققه.
2. ويمكن تعريفه: هو حدث محتمل التوقع، لا دخل لإرادة أي من أطراف التعاقد فيه، قد يكون مكروهاً ويسعى الإنسان للاحتماء من آثاره المالية إن وقع وتسبب في أضراره، وقد يكون مرغوباً فيه بما يترتب عليه من مبالغ مالية تستحق للمؤمن له أو المستفيد.

<sup>1</sup> Sandra G. Gustavson, Scott E. Harrington, Insurance, Risk Management, and Public Policy, 1st edition, Kluwer Academic Publishers Massachusetts, 1994, P 02.

<sup>2</sup> حربي عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص23.

شروط الخطر: لكي نكون أمام خطر في مفهوم عقد التأمين، يجب أن تتوفر فيه شروط هي:

- **الاحتمالية:** يقوم الاحتمال على أساس الاحتمال أو على ذلك فإن الحادث المؤمن ضد وقوعه يجب أن لا يكون مؤكدا بل محتمل الوقوع مستقبلا، بمعنى انه قد يقع وقد لا يقع خلال الفترة التي يعطيها عقد التأمين لكن مع ذلك يجب أن لا يكون وقوع الحدث مستحيلا.
- **الفجائية:** يجب أن يكون الخطر غير متعلق بمحض إرادة أحد طرفي العقد وخاصة من المؤمن له، حيث لا يسعى لتحقيق الخطر حتى يحصل على مبلغ التأمين.
- **المشروعية:** يجب أن يكون الخطر المؤمن منه حدثا مشروعاً متولداً عن نشاط للمؤمن له لا يخالف النظام العام والآداب سواء كان ذلك تأميناً من الأضرار أو على الأشخاص، فلا يجوز مثلاً تأمين الأعمال المترتبة عن تهريب البضائع.
- **قابل للتأمين من طرف المؤمن:** هناك بعض الحالات يكون فيها الخطر غير محذور من طرف السلطات الوصية ولكنه غير مطبق من طرف المؤمن لأسباب عديدة منها: التخصص، ونقص الخبرة التقنية.. الخ<sup>1</sup>.

### ثانياً - قسط التأمين

- 1- **تعريف قسط التأمين:** مبلغ من المال يتفق عليه طرفاً عقد التأمين، يدفعه المؤمن له إلى المؤمن، مقابل تعهد الأخير بدفع مبلغ من المال إلى المؤمن له، عند تحقق خطر، أو حادث معين. وتتحدد قيمة هذا القسط حسب عوامل مختلفة تقدرها شركات التأمين بعد إحصائيات وحسابات مبنية على دراسة احتمالات الخطر وحجمه ومقدار التعويض المتفق عليه في حال وقوعه<sup>2</sup>.
- والقسط نوعان:

- 1\_1 القسط الصافي:** هو المبلغ الذي يغطي تكاليف الخطر حسب العقد المتفق عليه، وحسب تقديرات الشركة له، من غير زيادة ولا نقص.
- 2\_1 القسط التجاري:** وهو المعروف بقسط التأمين، الذي يدفعه المؤمن له إلى المؤمن، وتتكون إجمالي تكلفته من المبالغ الآتية:

<sup>1</sup> حربي عريقات، المرجع السابق، ص 29.

<sup>2</sup> سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، التأمين وأحكامه، ذ دار العواصم المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993، ص 66.

- مبلغ القسط الصافي.
- الاحتمالي المعد لاحتمال زيادة تكلفة الخطر خلال السنة التأمينية.
- كافة مصروفات الشركة البشرية والآلية، والمعمارية، من مديريين وموظفين، وفنيين، وخبراء وكافة ما يلزم الشركة.
- الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الشركة.
- نفقات الوسطاء هم السماسرة الذين يعملون لجلب العملاء إلى شركة التأمين، وقد تصل عمولة هؤلاء إلى 25% من قيمة القسط التجاري.
- أرباح المساهمين في تأسيس شركة التأمين.

كل هذه النفقات يقوم بأعبائها القسط التجاري الذي يدفعه المؤمن له إلى المؤمن، مقابل احتمال وقوع الحادث المؤمن ضده ليدفع له المؤمن ما جاء في الفقرة الأولى من هذه النفقات إذا توفرت الشروط، والقسط التجاري ثابت لا تتغير قيمته إلا إذا طرأ ما يزيد من قيمة الخطر، وذلك خلاف الاشتراك في التأمين التبادلي المباشر، فإنه يتغير بالزيادة والنقص حسب الحاجة<sup>1</sup>

### ثالثاً-مبلغ التأمين

**تعريف مبلغ التأمين:** يتمثل مبلغ التأمين في تنفيذ المؤمن لالتزامه بتغطية الخطر عند تحققه، وهذا الالتزام يقابل التزام المؤمن له بدفع القسط، وعادة ما يكون هذا الالتزام بدفع مبلغ نفدي للمؤمن له أو المستفيد. فهو ذلك المبلغ، الذي تتعهد شركات التأمين بدفعه للمؤمن له حين تحقق الحادث.

بمعنى المقابل الذي يحصل عليه المؤمن له من المؤمن في حالة تحقق الحدث نظير ما حصل عليه من أقساط، وهذا انطلاقاً من خاصية أن عقد التأمين هو عقد ملزم للطرفين، ويتمثل هذا المقابل، حسب الحالات في تعويض المؤمن له المتضرر في وقوع الخطر (تأمينات الأضرار) أو في إيراد مالي دفعة واحدة أو دفعات مرتبة في (تأمينات الأشخاص)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، المرجع السابق، ص 67.

<sup>2</sup> معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثالثة 2008، ص 54.

### الفرع الثاني: تقسيمات التأمين

يعرف التأمين بأنه مجال واسع للغاية بحيث أن نطاق تطبيقه غير محدودة فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع جديدة من التأمين، لذلك فإن تقسيم أنواع التأمين يرجع إلى معيارين أساسيين هما تقسيم التأمين من حيث الشكل وتقسيم التأمين من حيث الموضوع.

اولا-تقسيم التأمين من حيث الشكل: ويقصد به تقسيم التأمين بحسب الجهة او الهيئة التي تتولى عملية التأمين وينقسم إلى نوعين:

1-التأمين التعاوني أو التبادلي: في هذا النوع من التأمين تقوم مجموعة من الأشخاص يرتبطون برابطة المصلحة ويتعرضون لخطر معين وذلك في دور جمعية تعاونية تجمع بينهم، بتعويض الأضرار التي قد تلحق بأحدهم نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده، ويتم ذلك بدفع مبلغ التعويض من مجموع الاشتراكات التي يلتزم كل عضو بالجمعية بدفعها.<sup>1</sup>

2-التأمين والأقساط الثابتة: بما أن التأمين هو العلاقة القانونية بين المؤمن والمؤمن له تنشئ هذه العلاقة التزامات بينهم فيلتزم المؤمن له بدفع أقساط ثابتة للمؤمن(شركات التأمين) الذي يلتزم بتغطية الخطر الذي يقع للمؤمن له وذلك بدفع مبلغ تعويضي من مجموع الأقساط، ويطلق بعض الفقهاء على هذا التأمين بالتأمين التجاري، حيث أن مبدأ تناسب الأقساط مع الخطر يقرب بين التأمين بأقساطه الثابتة والتأمين التعاوني ويحدد نوع التأمين حسب الجهة القائمة به فيكون تأمين تجاري إذا كانت الجهة شركة مساهمة ويكون تعاوني إذا كانت الجهة جمعية.

ثانيا-تقسيمات التأمين من حيث الموضوع: ينقسم هذا النوع من التأمين إلى عدة أنواع منها:

1- التأمين البحري: يهدف هذا التأمين إلى تغطية المخاطر التي تدخل في نطاق النقل البحري سواء تمس السفينة مثل الحريق، الغرق...الخ، أو التي تمس شحنات السفينة، وحسب نص المادة 126 من القانون 07/80 المتعلق بالتأمين وكذلك طبقا لنص المادة رقم 172 الذي تنص على أن: "التأمين البحري إجباري على أية سفينة مسجلة بالجزائر لدى الشركات الوطنية للتأمين".<sup>2</sup>

وكذلك المادة 147 تنص على انه: يمكن التأمين على السفن لرحلة أو لعدة رحلات أو لزمّن

معين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد حسن قاسم، محاضرات، في عقد التأمين، دار الجامعة للطباعة والنشر، لبنان، 1999، ص25.

<sup>2</sup> المادة 172، القانون رقم 07/80، بتاريخ 12 اوت1980، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد13، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1980، ص78.

<sup>3</sup> المادة 147، نفس المرجع، ص78.

- 1- التأمين الجوي: وهو ذلك التأمين الذي يبرمه مالك المركبة الجوية مع شركات التأمين قصد ضمان اي خطر ناجم عن الملاحة الجوية ويتم ذلك وفقا ما ينص عليه العقد.<sup>1</sup>
  - 2- التأمين البري: يتضمن التأمين البري على التأمين على الأشخاص والتأمين على الأضرار.
  - 3- التأمين على القروض الموجهة: يعتبر تامين القروض الوسيلة التي تمنح للتأمين مقابل دفع القسط بضمان حالة عدم الدفع أو عدم تحصيل حقوقهم من قبل الزبائن معروفين مسبقا وهم في حالة إفلاس عن الدفع ولقد تطور هذا التعريف حيث أصبح لا يقتصر فقط على القروض الممنوحة للزبائن ولكن مجموعة من العمليات المرتبطة بالتصدير فيضمن بذلك عدة مخاطر كخطر عدم التحويل، خطر الصرف، الخطر السياسي وخطر الكوارث... الخ.
- المبحث الثاني: مفاهيم حول شركات التأمين**

شركة التأمين هي مؤسسة مالية تأمينية تقوم بتحصيل الأقساط من المؤمن لهم لإعادة استثمارها في أوجه مختلفة لتحقيق أرباح وعوائد بهدف توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم شركات التأمين في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني نتعرف على أنواع هذه الشركات وتصنيفاتها، أما في المطلب الثالث سنحاول إبراز وظائف شركات التأمين وأهدافها.

### المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

في هذا المطلب سنحاول إعطاء تعريف لشركات التأمين، ثم نتعرف على أهم الشروط الواجب توفرها في هذه الشركات.

### الفرع الأول: تعريف شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعيضهم عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها، كما تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.<sup>2</sup>

كما تعرف شركات التأمين: على أنها مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج حيث تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم، إذن هي أداة تأمين، كما أنها تقوم باستثمار الأقساط المتحصل عليها من المؤمن لهم نيابة عنهم مقابل عائد وهذا بغرض توفير الأموال اللازمة بدفع

<sup>1</sup> معراج جديدي، مدخل لدراسة قانون التأمينات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1996، ص179.

<sup>2</sup> سليمة طبائية، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركة الجزائرية للتأمين، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1، 2013/2014، ص32.

التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاوله النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الشروط الواجب توافرها في شركات التأمين

تختلف الشروط الواجب توافرها في الشركات التي تمارس خدمة التأمين من دولة لأخرى، ومن منطقة لأخرى تبعا لظروفها الخاصة ولكن يمكن إجمال القواسم المشتركة والشروط العامة التي يجب توافرها في شركات التأمين كما يلي:<sup>2</sup>

اولا- إجازة أو رخصة التأمين: حتى تقوم شركة التأمين بممارسة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة لممارسة هذا العمل وتحمل تبعاته.

ثانيا- رأس المال: أن لا يقل رأسمالها عن حد معين يختلف من بلد لآخر وتبعا لنوع وحجم التأمين الذي تقوم به.

ثالثا- السجلات والدفاتر: تحتفظ بمجموعة من السجلات التي يتم من خلالها قيد العمليات التأمينية وحقوق المؤمن لهم والأقساط.

رابعا- العمل على استثمار الأقساط: تقوم بجمع كمية كبيرة من الأموال من الأقساط من الأفراد والهيئات يجب عليها استثماره إما مباشرة بالقيام بالمشاريع الخاصة بها أو تقديمها للمستثمرين بشكل قروض.

خامسا- الالتزام اتجاه المؤمن لهم: تلتزم بدفع جميع المستحقات العينية والنقدية المترتبة لهم عند حصول الخطر.

سادسا- الوديعة: هي مبلغ أو رهن يتم إيداعه لدى السلطات النقدية في الدولة حماية لحقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركة التأمين عن دفع التعويض المستحق للأفراد والهيئات.

سابعا- أن تعمل على نشر وتطوير الوعي التأميني داخل المجتمع.

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1999، ص 397.

<sup>2</sup> علي المشابقة، محمد العدوان، سطات العمرو، إدارة الشحن والتأمين، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 79.

### المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

يمكن تقسيم شركات التأمين إلى وفقا لمعيارين هما: الشكل القانوني والشكل الفني بالإضافة إلى شركات إعادة التأمين<sup>1</sup>.

**الفرع الأول: حسب الشكل القانوني لشركة التأمين:** تصنف شركات التأمين وفقا لهذا الشكل إلى:

**أولاً- شركات المساهمة:** في شركات المساهمة أو شركات الأسهم تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية، الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة، والذين لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه، تعتبر من أكثر صور المؤمن (شركات التأمين) انتشارا وأنسبها لممارسة التأمين من الناحية الاقتصادية والفنية.

**ثانياً- شركات الصناديق:** هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار، فهي لا تصدر أسهماً، إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثماراتها لها تأثير كبير فهو يغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة.

**ثالثاً- الجمعيات التعاونية:** يقصد بها الجمعية المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة أو يعملون لدى رب عمل واحد، وهذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة، إذ أنها تنشأ برأس مال غير محدود، وتحدد مسؤولية كل عضو وفق لقيمة الاشتراك التي يدفعها.

ومن أبرز تلك الجمعيات جماعة اللويدز "LIYDS" في بريطانيا التي تمارس نشاطها في كافة أنحاء العالم، فالشكل القانوني لهذه الجماعة يبدو وكأنه اتحاد أو هيئة تقوم على تنظيم الأعضاء، حيث يعملون في جماعة صغيرة تتكون كل منها من 10 أو 20 عضواً أو أكثر يقومون بتغطية خطر معين، وهناك مجلس إدارة يتولى تسييرها.

ويمكن أن نفرق بين هذه الأشكال في أن شركات المساهمة لها مجلس إدارة يتولى تسييرها، أما شركات الصناديق فإن إدارتها تتم عن طريق خبراء مختصين في مجال التأمين، أما بالنسبة للجمعيات التعاونية فإن المشتركين فيها هم الذين يتولون إدارتها.

**رابعاً- الحكومة كمؤمن:** يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب والزلازل والبراكين وغيرها من الأخطار الكبيرة، فتقوم الدولة بدور المؤمن إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل

<sup>1</sup> حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2011/ 2012، ص28.

لإحدى هيئات التأمين الأخرى، والهدف هو إصلاح اجتماعي، وتوزيع المداخل بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعجز.

### الفرع الثاني: الأشكال الفنية لشركات التأمين

تنقسم شركات التأمين وفقا للشكل الفني إلى<sup>1</sup>:

اولا- شركات التأمين على الحياة: تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، كما قد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة ومن ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضخها إلى سوق رأس المال. ومن بين أنواع المخاطر التي يغطيها هذا النوع من التأمين خطر الوفاة وخطر الحياة.

ويمكن القول بأن شركات التأمين على الحياة تلعب دورا حيويا في عملية التنمية الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية، فالتأمين على الحياة يعتبر ادخار طويل الأجل.

ثانيا- شركات التأمين العام: عادة ما يقصد بشركات التأمين العام كافة أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة، وهكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة، وتأمين النقل بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم.

وينظر إلى هذا النوع من التأمين على أنه يقوم بمهمة شبيهة بالمهمة التي تقوم بها شركات الاستثمار من خلال استثمارها في شكل أسهم وسندات بهدف الحصول على المزيد من العوائد في صورة توزيعات أو فوائد أو أرباح رأسمالية، وكذلك تقف هذه الأموال المستثمرة كخط دفاع في مواجهة أي خسائر غير متوقعة في مجال نشاط التأمين.

<sup>1</sup> حدباوي اسماء، المرجع السابق، ص29.

### المطلب الثالث: وظائف وأهداف شركات التأمين

#### الفرع الأول: وظائف شركات التأمين

تعتبر وظيفة الحماية التأمينية النشاط البارز والواضح الذي تمارسه شركات التأمين وتجند له جهود الأغلبية من العاملين بالشركة، وهناك وظائف رئيسية لا تقل أهمية عن وظيفة التغطية وهي<sup>1</sup>:

أولاً- الإدارة العامة: وهي وظيفة كلاسيكية تتمثل في تسيير الشركة والعقود المكتتبة.

ثانياً- وظيفة الإكتتاب: وتتلخص في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها، وقيمة الأقساط الواجبة الدفع، حيث تضمن الحماية لشركة التأمين ضد سوء إختيار عملائها، حيث يبذل القائمون قصار جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يسدها المؤمن لهم متماشية مع فرص تعرضهم للخسائر دون أي مبالغة في ذلك.

ثالثاً- إدارة النشاط التسويقي: يتطلب التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين، والوصول إلى العملاء بأقل تكلفة.

رابعاً- إدارة الموجودات ومصادر الأموال: حيث تقوم بدراسة وتحليل مصادر الأموال ومجالات توظيفها وذلك من حيث كلفتها والمرونة التي تتوفر فيها.

خامساً- المحاسبة: قسم المحاسبة هو المسؤول عن عمليات المحاسبة المالية لأي مؤمن، فالمحاسب يعد التقارير المالية والميزانيات بالتفصيل، كما يحلل العمليات المالية للشركة.

سادساً- إدارة الأنشطة الإكتوارية: وهي تضم مجموعة من التقنيات الإحصائية والرياضية، خاصة منها حسابات الاحتمالات، حيث يلعب الإكتواري دوراً هاماً في تحديد قيمة قسط التأمين، وسعر التعريفية وتحديد المؤونات.. إلخ.

سابعاً- إدارة الإستثمار: حيث تعمل بشكل دؤوب على إحداث التوازنات المالية في وضعيتها، بالتوفيق بين حركات التدفقات الداخلة والخارجة وان توافق بين الحد الأدنى من النقدية العاطلة والحد الأقصى من الموارد المتاحة للإستثمار.

<sup>1</sup> طارق قندوز أبو مازن، الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص123-129.

### الفرع الثاني: أهداف شركات التأمين

تسعى شركات التأمين إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها<sup>1</sup>:

- تركيز تركيزا شديدا على التخطيط ووضع الاستراتيجيات.
- وضع نظام أساسي ينصب على الأخذ بكل وسيلة تجلب الربح وتجنب الخسارة، بغض النظر عما قد تسببه هذه الوسائل من معرصات.
- تقوم باستثمار ما تجمعها من الأقساط المقدمة من العملاء.
- لا يكمن هدف شركات التأمين في التعاون وخدمة الناس فقط وإنما هدفها الرئيسي هو تحقيق الأرباح.

---

<sup>1</sup> سماح سعدي، دور حوكمة المؤسسات في تحسين خدمات شركات التأمين دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين وكالة بسكرة، مذكرة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014\_2015، الجزائر، ص44-45.

### خلاصة الفصل الأول

تبين لنا من خلال هذا الفصل ان زيادة الأخطار في حياة الناس وممتلكاتهم كان لابد من وجود حل أفضل لمواجهتها وهو التوجه الى التأمين حيث رأينا أنه تعدد دوره وأقسامه من الجانب الاجتماعي الى الجانب الاقتصادي كما أن التأمين كغيره من القطاعات تطور مع مرور الزمن وقد صار له قواعد وأحكام عامة يخضع لها عند إبرام العقود وهذا ما تم التعرف عليه من خلال دراستنا لمفهوم التأمين وخصائصه والأسس الفنية التي يقوم عليها وعناصره وتقسيماته.

وفي الأخير تم التعرف على شركات التأمين وأنواعها وأهدافها والشروط الواجب توفرها فيها.

# الفصل الثاني

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

### تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات في مختلف دول العالم لدوره الفعال والكبير في التنمية الاقتصادية والفلاحية، كما يشمل دوره أيضا البعد الأمني باعتباره من مقومات أمن واستقرار الدول.

وسنتناول من خلال هذا الفصل اعطاء نظرة عامة عن القطاع الفلاحي في الجزائر حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين.

- المبحث الاول: القطاع الفلاحي في الجزائر.
- المبحث الثاني: أثر التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية في الجزائر.

### المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر

لقد شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تطورات كبيرة وذلك نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر مثل مرحلة بعد الاستقلال، وبعض المشاكل أو الأزمات العالمية التي أثرت بالسلب على التنمية الفلاحية مثل أزمة البترول في سبعينيات القرن الماضي التي أدت إلى تراجع مداخيل الجزائر وبالتالي تأخر عملية التنمية الفلاحية وفيما سبق سنتطرق إلى أهم المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي في الجزائر.

### المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

#### الفرع الأول: تطور القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962-1982)

##### أولاً: مرحلة التسيير الذاتي

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعاً مؤلماً حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت هياكل الاقتصاد في البلاد لاسيما في 1961 و 1962 كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال شهور تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم (50000 إطار عالي، 35000 إطار متوسطة، 100000 عامل متوسط)، وسد الجزائريون ذلك الفراغ بالوسائل المتوفرة لديهم وهي جد قليلة علما أن أغلبية السكان الجزائريون يقيمون في الأرياف ونسبة الأمية تقارب 90% وأثناء هجرتهم أخذ المعمرون مدخراتهم من رؤوس أموالهم ناهيك عن التحويلات البنكية<sup>1</sup>.

قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها<sup>2</sup>.

ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في قاعدة تشغيل الوحدات الفلاحية والصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الفلاحية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من

<sup>1</sup> أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، 1991، ص 21-22.

<sup>2</sup> محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 11.

طرف الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب: 2.4 مليون هكتار<sup>1</sup>.

### ثانيا: مرحلة الثورة الفلاحية

جاءت الثورة الفلاحية كنتيجة للوضع التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضع الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الفلاحية في 14/07/1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الفلاحية مايلي: "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"<sup>2</sup>.

وهو مبدأ سياسي واجتماعي واقتصادي في ان واحد<sup>3</sup>، إذ يهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، والرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف الى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة.

وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة، وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا<sup>4</sup>.

### ثالثا: وضع القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981-1990)

نجحت إعادة الهيكلة الفلاحية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قداماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فان اهتمام الدولة بالفلاحة صادر عن تقييم تجارب التخطيطات السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الفلاحية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي

<sup>1</sup> احمد محيو، ترجمة محمد عوب صاصيلا، محاضرات في المؤسسات الادارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 11 .

<sup>2</sup> محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 51.

<sup>3</sup> محمد حسن قاسم، محاضرات في عقد التامين، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان 1999، ص 51.

<sup>4</sup> الطاهر زويتز، اشكالية التشغيل في الفلاحة\_دراسة حالة الجزائر\_، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخروبة، جامعة الجزائر، 1997، ص 10.

للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة، وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة أهداف اقتصادية بحتة منها<sup>1</sup>:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبات المسجلة.
- إعادة التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية.
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي بالإضافة الى تشجيع مبادرات الفلاحين<sup>2</sup>.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع واعادة تقويم الدخول الفلاحية.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن انجح السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى ابعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة ان يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 1983/08/13 والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي<sup>3</sup>.

كان لمجموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية إن أنشأت وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليه اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية، وهي وحدات فلاحية منبثقة من إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الفلاحية.

المزارع التي أعيدت هيكلتها أخذت احد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي: (مبدأ التخصص في النشاط، مبدأ لامركزية التسيير، مبدأ مشاركة

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص17.

<sup>2</sup> عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص65.

<sup>3</sup> بختة حداد، مجهودات تكليف الفلاحة الجزائرية في فترة الثمانينيات واثارها على انتاج البقول \_دراسة تطبيقية لمدينة اسطاوالي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخروبة، جامعة الجزائر، 1996، ص52.

المنتجين في التسيير)<sup>1</sup>، إلا أن عجز إصلاح سنة 1981 على إدخال تغييرات كبيرة على القطاع الفلاحي الحكومي وبقاء الأوضاع على حالها، إن لم نقل أنها ازدادت سوءا في بعض المناطق (ضعف الإنتاج والإهمال...) دفع بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطاع مرة أخرى فموجب القانون (87-19) المؤرخ في 1987/09/08 ثم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية وفردية وذلك بهدف:

- القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية.
- إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في العمل.
- وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج ونتائج عمله.

وعليه تم إنشاء حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح بذلك عددها يقدر بحوالي 47506 مستثمرة في 1993، بمساحة تقدر ب: 2 مليون هكتار ومتوسط المستثمرة الجماعية هو 61.7 هكتار في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية ب: 9.4 هكتار<sup>2</sup>.

دور الدولة هنا انحصر في التوجيه العام للأنشطة الفلاحية، تحديد المحاور الكبيرة للخطط الفلاحية، التحفيز على التنمية ولا مركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الفلاحي<sup>3</sup>، وهكذا استيقظ القطاع العام من نومه، وأصبح في سنة 1988 ينافس بكفاءة القطاع الخاص ويفك الاحتكار الذي يتمتع به<sup>4</sup>.

### رابعا: واقع القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات (1990-1999)

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال القانون 1990، حيث يهدف هذا القانون الى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك حماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة

<sup>1</sup> بختة حداد، المرجع نفسه، ص 49.

<sup>2</sup> اسماعيل شعباني، السياسة الفلاحية ومشكل العقار الفلاحي بالقطاع العمومي الجزائري، الملتقى الدولي حول: تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص 106.

<sup>3</sup> بختة حداد، المرجع السابق، ص 53-54.

<sup>4</sup> أحمد هني، المرجع السابق، ص 42.

مالكها، وكذلك فتح المجال امام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي، فإذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية.

### المطلب الثاني: المشاكل والأخطار التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر

تعتبر الفلاحة من أهم النشاطات التي تساهم في تحقيق التنمية الفلاحية والاقتصادية على حد سواء وذلك لما لها من أهمية بالغة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجانب الغذائي، بالإضافة إلى المداخيل التي تحققها والتي تعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني ككل، إلا أنها قد تعاني من بعض المشاكل التي تحد من القيام بدورها على أكمل وجه، لهذا كان علينا التطرق إلى ذكر بعض المشاكل التي تعرض لها القطاع الفلاحي.

### الفرع الأول: مشاكل العقار الفلاحي

عبر جميع مراحل السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الفترة الاستعمارية عدم استقرار السياسات الفلاحية المتبعة، مما أدى إلى إهدار جميع القوى الإنتاجية خاصة العقار، هذا الأخير الذي كان ولا يزال عقبة في وجه تطور القطاع الفلاحي بسبب السياسة غير الواضحة في مجال تسييره، وأضاف إصلاح 1987 المشكل تعقيدا بتوزيع الأراضي على المستفيدين بدون ضمانات، مما زاد مخاوفهم فأصبحت الأرض عرضة للنهب والاستغلال اللاعقلاني<sup>1</sup>.

كل الإحصائيات تؤكد على أن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر محدودة (لا تتعدى 7.5 مليون هكتار) وهي لا تمثل سوى 3% من مساحة الجزائر، كما أن توسيع المساحة الصالحة للزراعة أمر صعب جدا يتطلب أموالا كثيرة ليس من السهل على الجزائر تحملها في هذه الظروف الصعبة خاصة مع انخفاض أسعار البترول وإتباع سياسة النقشف.

### الفرع الثاني: مخاطر تتعلق باستغلال المياه

تقدر مساحة الجزائر ب 2.4 مليون كلم غير أن 90% منها عبارة عن صحراء يكاد ينعدم فيها تساقط الأمطار، وتتميز هذه الأراضي بندرة المياه السطحية حيث تنحصر أساسا في الجزء الشمالي للسلسلة الأطلسية، غير أن المنطقة تزخر بموارد جوفية معتبرة لكنها لا تتجدد بكثرة.

<sup>1</sup> العجلة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخروبة، جامعة الجزائر، 1997، ص142 .

ان التقديرات الأولية لإمكانيات البلاد من الماء تقدر بأقل من 20 مليار متر مكعب، منها 75% فقط قابلة للتجديد (60% بالنسبة للمياه السطحية، 15% بالنسبة للمياه الجوفية) وبما أن الفلاحة لوحدها تمتص أكثر من 70% من المياه المتواجدة على سطح الأرض والمياه المستخدمة من قبل الإنسان، فإن ارتفاع فعالية السقي في الظروف الراهنة هي التي من شأنها أن تعطي مصداقية التحكم في الأراضي الخصبة والحفاظ عليها<sup>1</sup>.

إن الكثير من أنظمة السقي المعروفة اليوم لا تعطي لظاهرة تبذير المياه أهمية أثناء وبعد عملية السقي، فعموما تقدر الإحصاءات أنه ما بين 35% و 50% تقريبا من المياه المستعملة أثناء السقي تذهب سدى، فيتبخر جزءا منها في الهواء، ويتسرب الجزء الآخر عبر مجاري المياه محملا بكميات من الأملاح التي ما تلبث أن تصعد فوق سطح الأرض لتكون رسوبات مضرّة بخصوبة الأرض، ومن أجل سياسة مائية ناجحة تعمل معظم الدول من بينها الجزائر على تحسين فعالية السقي في الحقول قصد رفع مردودية المحاصيل الفلاحية والحفاظ على خصوبة الأرض المسقية، حيث بدأت تستعمل تقنية جديدة للري تتمثل في<sup>2</sup>:

• طريقة السقي بالقطرة (التقطير).

• طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف.

• إعادة استعمال المياه القذرة للمدن.

الفرع الثالث: مخاطر التمويل الفلاحي

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل وذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أنه هناك عوامل داخلية مؤثرة، وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الفلاحية ونوعيتها وإمكانياتها الإنتاجية وأطوارها، ويمكن حصر هذه المخاطر في النقاط التالية<sup>3</sup>:

• طول الفترة الإنتاجية.

<sup>1</sup> عبد القادر بن حمادي، تطوير الاستغلال للمياه الجوفية في أحدث تنمية القطاع الفلاحي، الملتقى الدولي حول: تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص132.

<sup>2</sup> عبد القادر بن حمادي، المرجع نفسه، ص133.

<sup>3</sup> علي بودلال، القطاع الحكومي والمشكل المالي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2000، ص45.

- تعرض الإنتاج الفلاحي لقسوة الطبيعة كالجفاف، تساقط الصقيع.
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الارض.
- عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا وذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه.
- الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤدي إلى استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي في مجال غير المجال الفلاحي.
- قلة مصادر القوة العاملة الفلاحية وأهمها نسبة السكان الفلاحين الذين هم في سن العمل.

### المبحث الثالث: أثر التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية في الجزائر

#### المطلب الاول: التأمين الفلاحي في الجزائر

لدينا الجدول التالي والذي يمثل رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017) والذي يضم رقم أعمال التأمين الفلاحي، نسبة النمو، اجمالي رأس مال قطاع التأمين ومساهمة التأمين الفلاحي في قطاع التأمين.

#### جدول رقم(01): تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

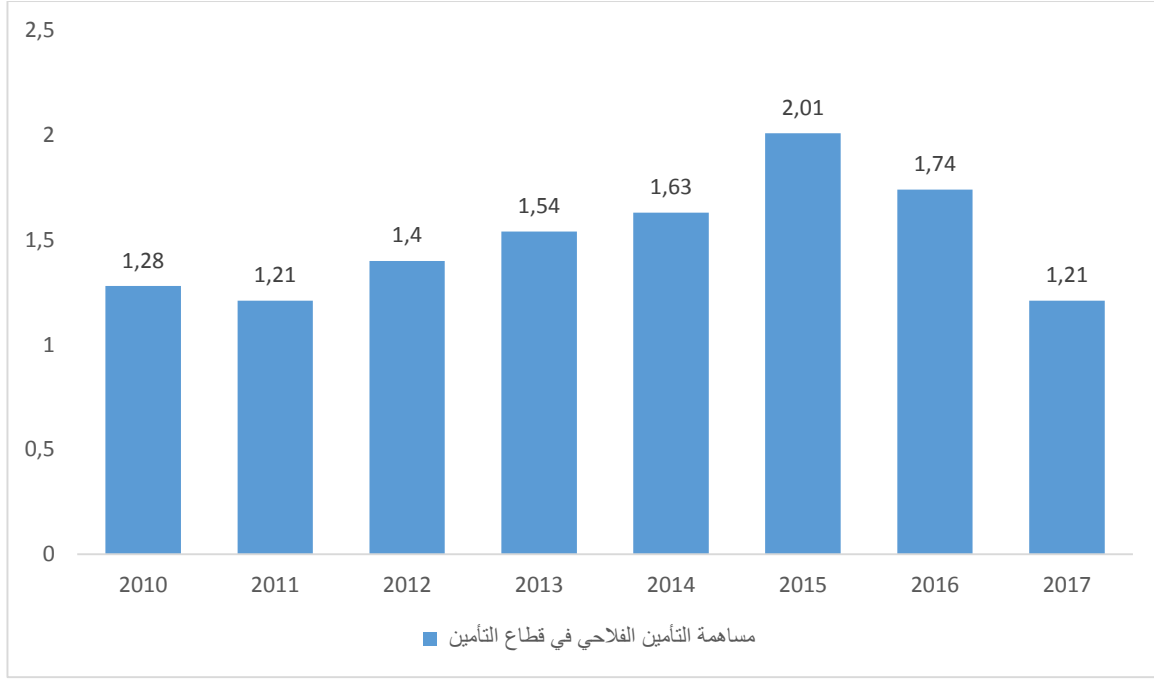
الوحدة: مليون دينار

السنوات	رقم أعمال التأمين الفلاحي	نسبة النمو%	اجمالي رأسمال قطاع التأمين	مساهمة التأمين الفلاحي في قطاع التأمين
2010	1051	-	81713	1.28
2011	1047	-0.38	86675	1.21
2012	1398	33.52	99630	1.40
2013	1758	25.75	113995	1.54
2014	2052	16.72	185506	1.63
2015	2591	26.26	129118	2.01
2016	2256	-12.92	129561	1.74
2017	1628	-27.83	133685	1.21

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات

نلاحظ من الجدول ان رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر في تطور مستمر بالنسب متقاربة، ويمكن رؤية ذلك في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن نسبة مساهمة التأمين الفلاحي في قطاع التأمين ضئيلة جدا حيث أنها تتراوح بين (1.28%) و (1.74%) وهذه النسب تعد ضئيلة جدا ان لم نقل أنها معدومة وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

- معظم هذه الاشتراكات قد تتعلق بالتأمينات الإجبارية وهذا ما يدل على نقص الثقافة التأمينية لدى الفلاح.
- غياب سياسة تسويقية وترويجية فعالة للمنتجات التأمينية بغية تشجيع الفلاحين على الاقبال على التأمين الفلاحي.
- نقص كبير في شركات التأمين المتخصصة في التأمين الفلاحي هذا ما صعب تقرب الشركات من الفلاح وعرض خدماتها عليه.
- هذا النوع من التأمينات هو تقريبا حكر على شركات التأمين العمومية ما أدى الى غياب المنافسة بين شركات التأمين حول التأمين الفلاحي.

كما نلاحظ أن الطلب على التأمين الفلاحي يشهد ازدياد ملحوظ حيث رقم أعمال التأمين الفلاحي ارتفع قليلا حيث نلاحظ أنه في سنة 2010 كان رقم أعمال التأمين الفلاحي يقدر ب 1051 مليون دينار ليرتفع الى حدود 2591 سنة 2015 ثم بدأ بالتناقص الى 1628 في سنة 2017 ويرجع هذا إلى<sup>1</sup>:

- ارتباط المخاطر الفلاحية بالتغيرات المناخية وهي المرشحة للاستمرارية.
- تحرير تجارة عالميا يمنع الدعم المباشر للفلاحة، ويمنع الحماية بفرض الضرائب والحقوق الجمركية ولكنه لا يمنع التأمين ودعم أفساط أو برامج التأمين، وسيكون هذا وسيلة غير مباشرة لدعم الفلاحين.
- تطوير نماذج التأمين الفلاحي كعملية مغرية للمؤمن والمؤمن له مثل التأمين المبني على المؤشر وربط التأمين بالإقراض مثلا.
- تعريض الفلاحة لمخاطر جديدة وخاصة الامراض التي تقلل الانتاجية.
- الاهتمام المتزايد وكذلك بنوعية البيئة يجعل التأمين أحد مكونات العملية الانتاجية الفلاحية.

### المطلب الثاني: دور التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية في الجزائر

من خلال ما سبق تبين لنا أن التأمين الفلاحي يقدم العديد من التغطيات التأمينية التي من شأنها ان تساعد وتعزز من سياسات التنمية الفلاحية وعليه نجد أن:<sup>2</sup>

- التأمين الفلاحي يعمل على تغطية الاستثمار الفلاحي من المخاطر التي يتعرض لها وذلك بتعويض المستثمر او الفلاح بالمبلغ الذي استثمره في الفلاحة في حالة التلف الذي تعرضت له الفلاحة، سواء كان بسبب آفة طبيعية أصابت الزرع كالطير، الجراد، الحشرات او جفاف بسبب عدم نزول المطر إن كانت الفلاحة تروي ريا مطريا، او بسبب الغرق أو العواصف، البرد، الصقيع أو أمراض النبات.
- يوفر التأمين الفلاحي تغطية خطر النقل لمعدات وأجهزة الإنتاج عند جلبها من الخارج أو من الداخل، بالإضافة إلى تغطية مخاطر التركيب والتشييد.

<sup>1</sup> محمد شرشاش مصطفى، محمد العوايدة، ادارة مخاطر التمويل الريفي في اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا، الاتحاد الاقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال افريقيا، الاردن، 2010، ص19.

<sup>2</sup> حامد حسن محمد، الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الاسلامي الآفاق والمعوقات والمشاكل، بحث مقدم إلى مؤتمر التأمين التعاوني ابعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أبريل، 2010 ص 36-37.

- تغطيات تأمين الثروة الحيوانية في حالة مرضها، نفوقها أو سرقتها.
- يوفر التأمين الفلاحي تغطيات الحصول على التمويل من المؤسسات التمويلية.
- توفير تغطيات النقل المختلفة لكل مراحل الإستثمار سواء كان بنقل مستلزمات الإنتاج من الآلات والمعدات، أو بنقل الإنتاج نفسه من مكان إنتاجه إلى مكان التخزين.
- توفير التغطيات التأمينية الخاصة بحماية الإنتاج في حالة التخزين .
- توفير التغطيات للحظائر والمنشآت الفلاحية من المخاطر التي تهددها كالحريق والسرقة والإنفجار وغيرها من المخاطر.
- توفير التغطيات التأمينية للعاملين في حقل التنمية الفلاحية، سواء كانوا فلاحين أو تنفيذيين عبر تغطيات التأمين الصحي التي تشمل مخاطر الوفاة، العجز والمعاشات للعاملين وأسرهم.

### خلاصة الفصل الثاني

إن لتطور القطاع الفلاحي وخصوصا في الجزائر أثر كبير في تطور ونمو التأمين الفلاحي، ذلك نتيجة ظهور عدة أخطار جديدة لم تكن معروفة من قبل هددت منتوجات ومحاصيل الفلاحين، هذا ما دفعهم بالضرورة إلى اللجوء إلى شركات التأمين وخصوصا منها المتخصصة في المجال الفلاحي قصد تأمين منتجاتها ضد مختلف المخاطر من خلال نمو أرقام أعمال التأمين الفلاحي الذي يتناسب مع نمو القطاع الفلاحي.

# الجانب التطبيقي

# الفصل الثالث

مساهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في دعم النشاط الفلاحي بالمسييلة

## **تمهيد**

ادى توسع النشاط الاقتصادي الى ظهور مؤسسات مالية كضرورة حيوية لتعبئة الأموال واعدادة توزيعها، ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم الأنشطة الاقتصادية وقد أولت له الدولة أهمية كبيرة بتمويله عن طريق تأسيس مؤسسات ومنشآت مالية من بينهما الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الذي يقدم خدمات مالية متنوعة متعلقة بالفلاحة في ميدان التأمين بهدف تطوير وتنمية هذا القطاع وتشجيع الاستمرارية.

ولقد حاولنا في هذا الفصل تقديم دراسة حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة حيث سنتطرق الى مبحثين:

**المبحث الاول: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة).**

**المبحث الثاني: انجازات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.**

### المبحث الأول التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة)

لقد قمنا بتناول ثلاث مطالب في هذا المبحث حيث تم التطرق إلى نبذة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وهو يعتبر الشركة الأم للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة ها فيما يخص المطلب الأول أما بالنسبة للمطلب الثاني فتناولنا فيه نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة، أما بالنسبة للمطلب الثالث والأخير فقد تطرقنا إلى الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

### المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هو شركة تأمين تعاونية ولها أكثر من مئة سنة خبرة في مجال التأمينات الفلاحية، أنشأ الصندوق الوطني في بداية القرن العشرين وكان يخضع لتنظيمات الأمر المؤرخ في 08 جويلية 1901 المطبق على الجمعيات والمنظمات المهنية والتي يعطيها الطابع التجاري ولا يهدف إلى تحقيق الربح، وفي بداية نشاطها وفي سنة 1907 كانت تهتم بالتأمين ضد البرد ثم ضمت التأمين ضد الحريق في سنة 1912. وفي سنة 1972 بمقتضى القرار 64-72 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 سمح بإدماج ثلاث شركات كانت تنشط في القاع من أجل تكوين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، هذه الشركات هي كما يلي: <sup>1</sup>

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين التعاون الفلاحي (CRMA) لإفريقيا الشمالية والذي أنشأ في 1919 بعد الإتحاد بين الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ضد البرد الي أنشأ في 1907 والصندوق المركزي لتأمين الحريق وحوادث القانون الجماعي الي أنشأ في 1912.
- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي (CCMSA) والذي أنشأ سنة 1949.
- صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد (CMAR) والي أنشأ سنة 1958، وفي سنة 1995 وتطبيقا للقرار الوزاري رقم 05 المؤرخ في 18 فيفري 1995 تم تحويل نشاط التأمين الاجتماعي والتأمين على التقاعد من (CNMA) إلى (CNR)، (CNAS)، CASNOS وها بعد قرار الدولة، وفي نفس السنة تم توسيع مجال نشاط الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ليشمل

<sup>1</sup>الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

عمليات البنك والقرض بعد حصوله على الموافقة من بنك الجزائر، وقد سمي هذا البنك بالقرض الفلاحي التعاوني (CAM) سنة 1999.

تتم إدارة الصندوق الوني للتعاون الفلاحي من خلال مجلس إداري يتكون من أعضاء منتخبين من رؤساء الصناديق الجهوية ويسيره مدير عام يعين بقرار رئاسي من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يتكون مجلس الإدارة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من 12 عضو من 09 أعضاء منتخبين و03 أعضاء يمثلون وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

### المطلب الثاني: التقديم بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي \_ وكالة المسيلة

في هذا المطلب تم التطرق إلى تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة، بالإضافة إلى ذكر أهم الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها.

#### الفرع الاول: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة \_ CRMA<sup>1</sup>:

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بالمسيلة من بين 64 صندوق جهوي موزعين عبر كامل التراب الوطني تخضع كلها إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA كمؤسسة أم بالعاصمة من حيث التسيير العام وإصدار القوانين والقرارات أو اللوائح الوزارية كما تخضع له في المراقبة وتتلقى منه الدعم.

يضم هذا الصندوق عدد من المكاتب المحلية المتواجدة في بعض الدوائر التابعة للولاية، والتي يقدر عددها بـ 25 مكتب محلي كما هو مبين في الملحق رقم (01)، حيث تقوم هذه المكاتب بنفس العمل الذي يقوم به الصندوق حتى يسهل عليه المهام.

يكمن هدف الصندوق في تكوين احتياطي لمراجعة الحوادث المستقبلية التي قد تصيب الفلاح في نفسه أو ماله أو محصوله الزراعي، يمارس نشاط التأمينات الاقتصادية والعمليات البنكية التي تساهم في الدعم المباشر الذي يأتي من طرف الحكومة في شكل إعانات ومنح حكومية.

ونجد أنه تم انشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالمسيلة في 14/01/1992 وفي سنة

2006/03/01 انقسم الى نشاطين:

<sup>1</sup> منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

1- التأمين: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

2- البنك: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة)، إلا أن البنك قد تم توقيفها سنة 2010 وهو يقع بالحي الإداري مقابل دار المالية، يقوم بفتح حسابات والقيام بجمع العمليات البنكية من تقديم القروض وبيع سندات الصندوق والدفاتر.

### **الفرع الثاني: أهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**

ان الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وجد من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة، التي يصبوا إلى تحقيقها ونذكر منها<sup>1</sup>:

- يتكفل الصندوق الجهوي بتجسيد المساهمات المالية والمساعدات والدعم التي تقررها الدولة أو الهيئات الأخرى.
- استلام ملفات التأمين وإعطاء الموافقة المبدئية على هذه الملفات، ثم المتابعة التقنية للأصول المؤمنة.
- تنفيذ العمليات التي يبادر بها الصندوق الوطني.

### **المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة)**

في هذا المطلب سنتكلم عن الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وذلك من خلال التطرق الى أجهزته التي يتكون منها، بالإضافة إلى الهيكل الإداري التي يسير نشاط وعمل الصندوق.

### **الفرع الأول: اجهزة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**

اولا: مجلس الادارة يتكون مجلس الادارة من خمسة أعضاء منتخبين من بين الشركاء، حيث ينتخب مجلس الادارة لمدة أربع سنوات وتجتمع مرة كل شهرين وكلما دعت الى ذلك، تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين في الاجتماع وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 4، العدد 19 الصادر في: 12/04/1995، ص09.

وينتخب مجلس الادارة رئيسا من بين أعضائه وللرئيس المبادرة في عقد الاجتماعات الخاصة بالمجلس ويحدد مع المدير جدول أعمالها وتاريخ انعقادها، كما يرأس الجمعية العامة. ولا تصح مداوات مجلس الادارة الا بحضور ثلاثة من اعضاءه على الأقل، ولمجلس الادارة الصلاحيات التالية:

- يداول كل المسائل التي لا تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة أو المدير.
- يدرس ميزانيات الصندوق المحلي التقديرية ويصوت عليها.
- يدرس ويحلل الحسابات السنوية.
- يقدم للجمعية العامة تقرير النشاط.
- يفصل في اقتناء الممتلكات وانجازها والتنازل عنها.
- يوفق على مخططات توظيف الاموال والاقتراضات وشراء وبيع أسهم المساهمة الى الشركات الفرعية.

**ثانيا: المدير يعين المدير من قبل مجلس الادارة وبالتحديد من ضمن القائمة التي يضيئها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، ولا يحق للمدير في اي حال من الأحوال ان يجمع بين وظائفه وعضوية مجلس ادارة الصندوق الوطني أو الجهوي، ويضطلع المدير بكل صلاحيات التسيير ويتمتع بكل السلطات المرتبطة بها.**

#### **الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**

يتكون الهيكل الاداري للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة من عدة مصالح اهمها: مدير الصندوق، الامانة العامة، مصلحة الاعلام، مصلحة المحاسبة المالية، مصلحة المنازعات، مصلحة الحوادث، مصلحة الانتاج، مصلحة المستخدمين<sup>1</sup>.

**اولا- مدير الصندوق:** حسب ما سبق ذكره فيما يخص أجهزة الصندوق حول المدير وكيفية تعيينه، سوف نتطرق الآن الى المهام التي يقوم بها وهي كما يلي:

- ينفذ قرارات مجلس الادارة والسياسة التي يضعها.

<sup>1</sup> وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

- يمثل الصندوق الجهوي في كل اعمال الحياة المدنية وامام العدالة.
- ستمتع بالسلطات على جميع مستخدمي الصندوق.
- يسهر على تسيير الصندوق وتنظيمه.
- يمكن ان يفوض جزءا من سلطاته لمساعديه المباشرين.

ثانيا- الامانة العامة: ان الامانة العامة تعتبر الساعد الايمن لمدير الصندوق حيث تسهل أعماله، كما تسهل عمليات المصالح الأخرى ومن أهم أعمالها:

- استقبال وارسال المكالمات الهاتفية والفاكسات.
- استقبال وارسال البريد.

ثالثا- مصلحة الاعلام: يهتم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بإدخال الاعلام الالي في تسيير العمليات المختلفة في الصندوق واستعمال التقنيات المختلفة لمعالجة مختلف المعطيات، فنجد المكلف بالإعلام الالي يتكلف ب:

- اصلاح أي عطب أو تعطيل يصيب أجهزة الاعلام الالي في الصندوق.
- السهر على السير الحسن للأجهزة المعلوماتية.
- برمجة الأجهزة لمختلف مصالح الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

رابعا- مصلحة المحاسبة العامة: هو مرآة المؤسسة يعمل على ترجمة المعلومات التقنية الى معلومات حسابية دقيقة في اوقات محددة، كما يقوم بعمليات المحاسبة للصندوق واعادة الميزانيات وجداول المراجعة.

خامسا- مصلحة المنازعات: وهي مختصة في تلقي التصريحات بحدوث الضرر أو تحقق الخطر المؤمن ضده وذلك من اجل دراسة الملفات وتعويضهم وتنقسم الى ثلاثة:

• تسيير الحوادث الجسمانية.

• تسيير ملفات التعويضات الفلاحية.

• تسيير ملفات أخرى تخص مصالح الصندوق.

سادسا- مصلحة الحوادث: تنقسم إلى قسمين:

• حوادث مالية: تشمل كل الحوادث التي تتعرض لها المركبات المؤمنة لدى الصندوق سواء.

فلاحية (جرار، آلة خاصة)، أو التي تستعمل لغرض شخصي (مركبة عادية).

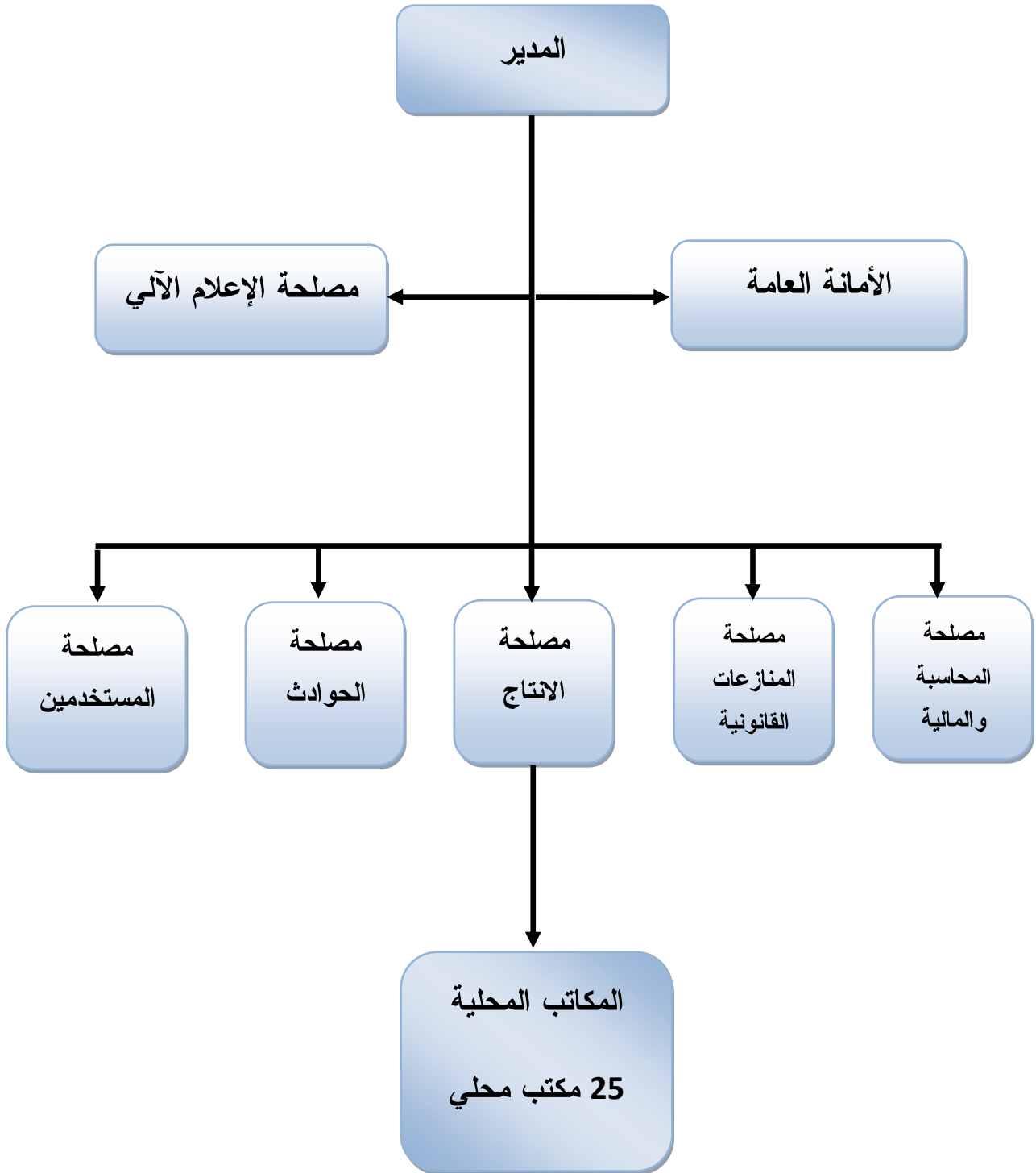
• حوادث جسمانية: نقصد بها وجود أضرار جسمانية نتيجة حوادث مرور، سواء كان الضحايا من ركاب المركبة، أو كانوا من الراجلين، كما أنه يهتم بالحوادث التي يتعرض لها الفلاح وممتلكاته.

سابعا- مصلحة الانتاج: تعتبر من أهم المصالح على مستوى الصندوق الجهوي بحيث قوم بالمراقبة ومراجعة واكتتاب العقود، وتتكون من الصندوق وعون تجاري وعون منتج بحيث هذين الاخيرين يقومان باكتتاب العقود حسب اختصاصها .

ثامنا- مصلحة المستخدمين : تتمثل أعمالها في تسيير المستخدمين داخل الصندوق فيما يتعلق بالأجور، اعداد كشوف الرواتب للموظفين والمتقاعدين وتسجيل الغيابات، والرخص بالخروج...الخ.

ومخطط الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي - وكالة المسيلة - كالاتي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة المسيلة



المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة المسيلة

### المبحث الثاني: إنجازات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسييلة)

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسييلة نموذجا من النماذج الناجحة بالنسبة لشركات التأمين، وذلك لما قدمه من إضافات وإنجازات بالنسبة للقطاع الفلاحي في ولاية المسييلة، لهذا سنقوم بدراسة كيفية معالجة ملفات التأمين في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسييلة ونقوم أيضا بعرض أهم الإحصائيات المتعلقة بنشاطه التأميني وذلك من سنة 2006 إلى غاية 2018.

### المطلب الأول: كيفية معالجة ملفات التأمين الفلاحي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسييلة

في هذا المطلب سنتناول مثال واقعي عن عملية تأمين فلاحي قام به الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسييلة وذلك بتأمينه نشاط مستثمرة فلاحية نشاطها الرئيسي الاستثمار في الثروة الحيوانية (الأبقار).

#### الفرع الأول: مرحلة إبرام عقد التأمين

تتم هذه المرحلة على مستوى مصلحة الإنتاج التي تقوم باستقبال الفلاح الذي يريد التأمين ضد الأخطار وبالنسبة للحالة التي نقوم بدراستها نجد ان الفلاح قد أخذ قرض في إطار دعم تشغيل الشباب واستفاد من 10 أبقار (انظر الملحق رقم 02)، وقصد تفادي أي خطر قد يلحق بهذه الأبقار قرر القيام بتأمينها لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسييلة وهذا وفق العقد المبرم بين الفلاح والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (انظر الملحق رقم 03).

وقد تم تحرير العقد تم معاينة الأبقار والأشياء التي أراد الفلاح تأمينها من قبل طبيبة بيطرية معينة من قبل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسييلة لتقوم بإعداد تقرير مفصل (انظر الملحق رقم 04)، وهذا قصد التحقق من وجود التحقق من وجود الأبقار والتأكد عليها وذلك من خلال أخذ صور للأبقار ( انظر الملحق رقم 05) بالإضافة إلى حلقات ID \_ Némuro \_ d identification \_ boucle (انظر الملحق رقم 06)، وهي خاصة بكل بقرة على حدى.

ومن ثم تأتي مرحلة تحرير العقد، حيث احتوى العقد على 12 خطر أمن ضده الفلاح خشية تحققها ومن بين هذه الأخطار نذكر ما يلي:

- خطر الوفاة.
- خطر الحمل.
- خطر الحريق.
- خطر الزلازل.
- الفيضانات.

حيث قدر مبلغ قسط التأمين الذي دفعه الفلاح لمؤسسة التأمين ب: 320016.43 دج. كما احتوى العقد أيضا على وثيقة تسمى شرط الحلول Clause subrogation (انظر الملحق رقم 07)، وهو أن يحل البنك محل الفلاح في تحصيل مبلغ التأمين المعوض من طرف مؤسسة التأمين، وذلك لأن الفلاح مستفيد من دعم تشغيل الشباب، وفي حال حصول البنك على المبلغ يقوم البنك بإبلاغ الفلاح بتحصيله للمبلغ وقيامه بشراء بقرة جديدة في مكان البقرة التي تعرضت للخطر، أي لا يعطيه المبلغ بل يعطيه بقرة جديدة.

#### الفرع الثاني: مرحلة تحقق الخطر

في هذه المرحلة يقوم الفلاح بالإبلاغ لدى مصلحة الحوادث عن وقوع الخطر المؤمن ضده (انظر الملحق رقم 08)، لتقوم مصلحة الحوادث بتولي عملية التحقق من وقوع الخطر وتقييم الخطر موضوع التأمين وفي مثل حالتنا التي نتناولها وهي موت البقرة، يقوم الخبير (الطبيب البيطري) المعتمد من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة بمعاينة البقرة والتأكد من الوفاة وعن سبب الوفاة، حيث يرجع سبب الوفاة في هاته الحالة إلى انعقاد أمعاء البقرة ما أدى إلى وفاتها.

هنا يقوم الطبيب البيطري بذبح البقرة وتشريحها للتأكد من سبب الوفاة قصد كتابة تقرير مفصل عن هذه القرة، حيث يحتوي هذا التقرير على المعلومات التي تتعلق بالبقرة (انظر الملحق رقم 09) من سنها، رقمها، معلومات عن عقد التأمين الذي تم فيه تأمين البقرة، شهادة وفاة البقرة، شهادة الوفاة (انظر الملحق رقم 10)،... الخ . كما يقوم كذلك بأخذ صور للبقرة وهي مشرحة (انظر الملحق رقم 11) لتقدم مع التقرير الذي يقدمه لمؤسسة التأمين.

كما لا ننسى كذلك تحديد قيمة الضرر من قبل الطبيب البيطري (الخبير)، ونجد هنا أنه قد تم تحديد الضرر بقيمة: 350.000.00 دج ليتم اقتطاع 10% من قيمة التعويض وهو اقتطاع إجباري تقوم به مؤسسة التأمين ليكون المبلغ الذي ستعوضه مؤسسة التأمين لقاء موت البقرة هو 315.000.00 دج (انظر الملحق رقم 12).

#### **الفرع الثالث: مرحلة التحصيل**

في هذه المرحلة يرسل الملف من مصلحة الحوادث إلى مصلحة لمحااسبة مع وثيقة تسمى الأمر بالدفع \_Ordre de paiement\_ (أنظر الملحق رقم 13). قصد تحصيل قيمة المبلغ لصالح الفلاح، وذلك بعد اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من موافقة مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وهذا طبعا بعد الموافقة من قبل محاسب الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، ثم يرسل شيك مسطر مع طلب الى مدير البنك لصرف هذا الشيك حيث يحتوي على قيمة مبلغ التعويض إلى البنك ( انظر الملحق رقم 14 )، ليودع في حساب الفلاح لكن ليس له الحق في سحب هذا المبلغ كون أن البنك ملزم بتعويض الفلاح نفس الشيء الذي فقده وليس تعويض قيمة الشيء، وهذا راجع إلى الاتفاقية المبرمة بين البنك ووكالة دعم وتشغيل الشباب.

#### **المطلب الثاني: حصيلة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة**

في هذا المطلب سنقوم بعرض بعض الارقام المالية المتعلقة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة، والتي من بينها تطور مساهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المسيلة بالقطاع، نسبة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات والأعباء التي يقوم بها والنتيجة المالية المحققة خلال الفترة (2006-2018).

**الفرع الاول: تطور مساهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المسيلة بالقطاع للفترة (2006-2018)**

يمثل الجدول التالي تطور مساهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المسيلة بالقطاع من سنة 2006 الى غاية 2018.

الجدول رقم(02): تطور مساهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالقطاع(2006-2018)

الوحدة: مليون دينار

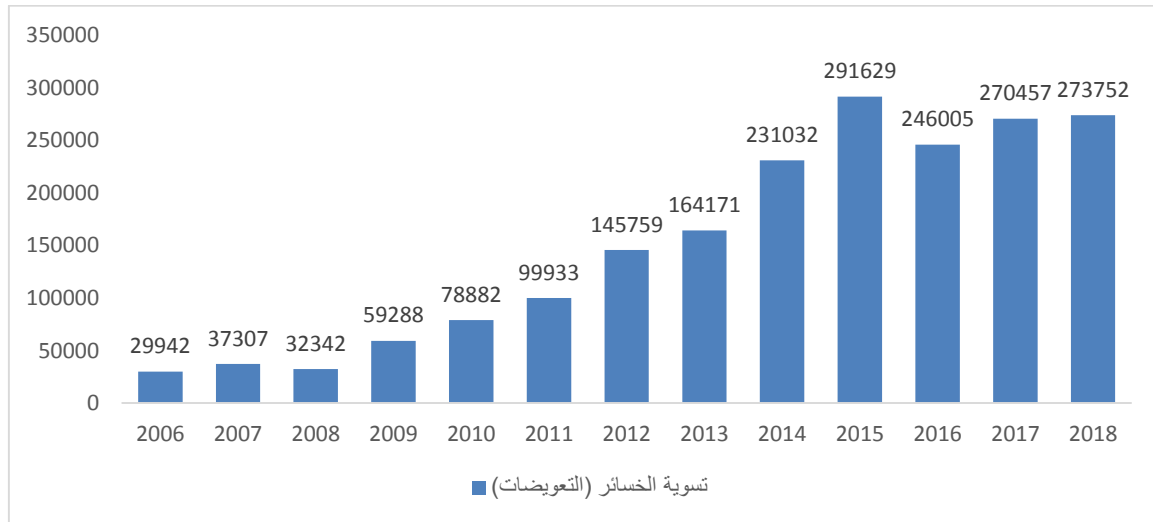
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تسوية الخسائر (تعويضات)	29942	37307	32342	59288	78882	99933	145759
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
تسوية الخسائر (تعويضات)	164171	231032	291629	246005	270457	273752	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المسيلة

يبين لنا الجدول السابق تطور مساهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في تعويض خسائر القطاع الفلاحي للمنتسبين للصندوق، اذ ارتفعت هذه القيمة من 299425 مليون دينار سنة 2006 الى 273752 مليون دينار سنة 2018 وهو رقم يعبر عن مدى مساهمة الصندوق في تكريس روح التعاون بتعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء مزاولتهم نشاطهم الفلاحي.

الشكل رقم(03): تمثيل بياني يعبر عن تطور مساهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في

تعويض خسائر القطاع الفلاحي للمنتسبين للصندوق خلال الفترة (2006-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن تطور مساهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المسيلة بالقطاع قد لاحظنا ارتفاعا ملحوظ في قيمة التعويضات في سنة 2006 التي قدرت ب 29 مليون دينار الى 273 مليون دينار سنة 2018 وهذا راجع الى عدة أسباب منها:

- التحفيزات التي يقدمها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في حالة عدم تعرضهم للأخطار.
- وعي الفلاح حول الأخطار التي قد يتعرض لها، هذا ما أدى الى تجنبه الى العديد منها وبالتالي انخفاض في نسبة الحوادث، وهذا ما يؤدي الى ارتفاع نسبة التعويضات.
- عدم تأمينه للمنتجات التي تكثر فيها نسبة تحقق الخطر.

#### الفرع الثاني: نسبة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات

يمثل الجدول التالي نسبة مساهمة التأمين الفلاحي لبقية التأمينات التي قام بها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة وذلك من سنة 2006 الى غاية 2018 .

#### الجدول رقم (03): نسبة التأمين الفلاحي لبقية التأمينات (2006-2018)

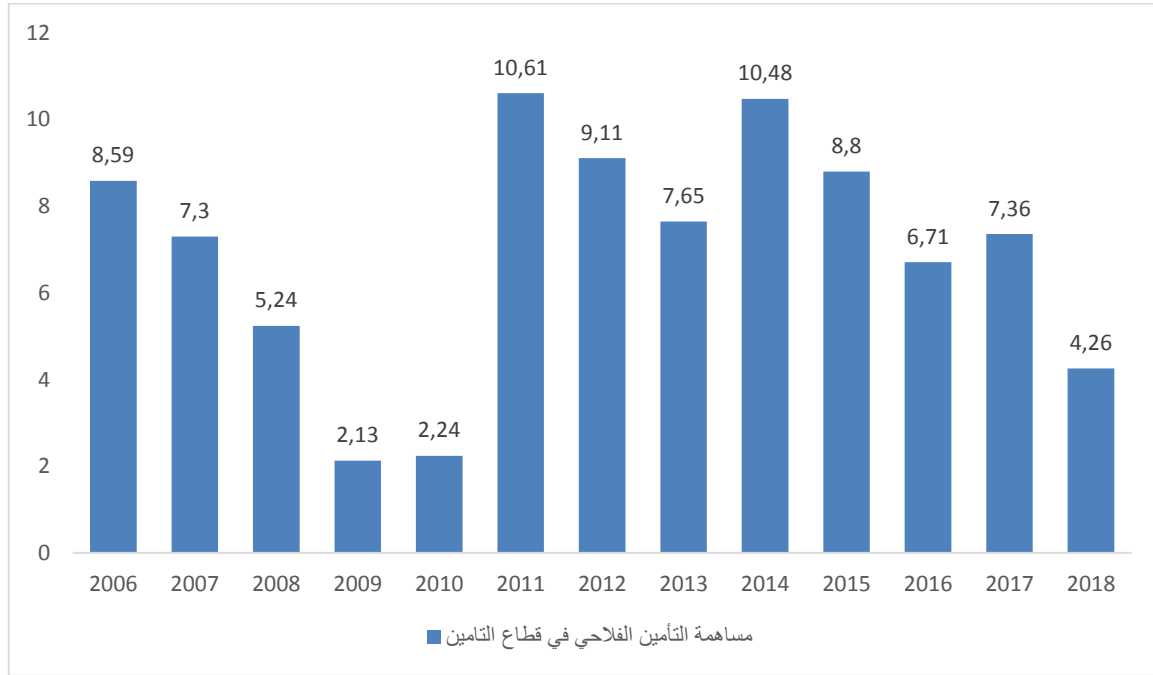
الوحدة: مليون دينار

السنوات	رقم اعمال التأمين الفلاحي	اجمالي رأس مال قطاع التأمين	مساهمة التأمين الفلاحي في قطاع التأمين
2006	2531	29485	8.59%
2007	5724	78376	7.30%
2008	5332	101728	5.24%
2009	3002	140906	2.13%
2010	4546	202972	2.24%
2011	26867	253238	10.61%
2012	27723	304423	9.11%
2013	27228	355789	7.65%
2014	43848	418208	10.48%
2015	37012	420502	8.80%
2016	26272	391731	6.71%
2017	30190	410606	7.36%
2018	17350	407606	4.26%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون

الفلاحي.

الشكل رقم (04): تمثيل بياني يبين مساهمة التأمين الفلاحي لبقية التأمينات (2006-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسييلة (2006-2018)

من الشكل السابق نلاحظ أن نسبة التأمين الفلاحي كانت متذبذبة حيث نلاحظ أنها في سنة 2006 كانت نسبة التأمين الفلاحي 8.59% ثم انخفضت إلى أدنى مستوياتها في 2009 بنسبة 2.13% ثم بقيت مستمرة لعام 2010 بنسبة 2.24% لترتفع مجددا إلى أقصى مستوياتها في 2011 بنسبة 10.61% ثم تبقى في تذبذب مستمر إلى غاية سنة 2018 التي انخفضت بنسبة معتبرة لتبلغ 4.26%.

ويعود هذا الى عدة أسباب منها أسباب ادت الى ارتفاع نسبة التأمين الفلاحي منها:

- قيام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالترويج لمختلف المنتجات التي يقدمها للفلاحين وذلك من أجل التقرب اليهم أكثر وشرح أهداف ووظائف الصندوق، هذا ما ساهم في زيادة الاقبال على التأمين الفلاحي من قبل الفلاحين.
- حجم الخسائر الكبيرة التي لحقت الفلاحين نتيجة تعرض محاصيلهم وفلاحتهم لمختلف الأخطار، هذا ما ادى الى اللجوء الى التأمين الفلاحي قصد تحقيق عبء هذه الخسائر.

أما الأسباب التي أدت الى انخفاض نسبة التأمين الفلاحي لبقية التأمين هي:

- عدم تقبل الفلاحين لفكرة التأمين الفلاحي والاقبال عليه بشكل كبير هذا ما ساهم في انخفاض هذه النسبة.
- عدم قيام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي باستحداث منتجات التأمين الفلاحي، هذا ما ساعد الفلاحين على اختيار ما يناسبهم من هذه المنتجات.

الفرع الثالث: تطور ايرادات وأعباء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المسيلة (2006-2018)

يمثل الجدول التالي تطور ايرادات وأعباء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المسيلة من سنة 2006 الى غاية 2018.

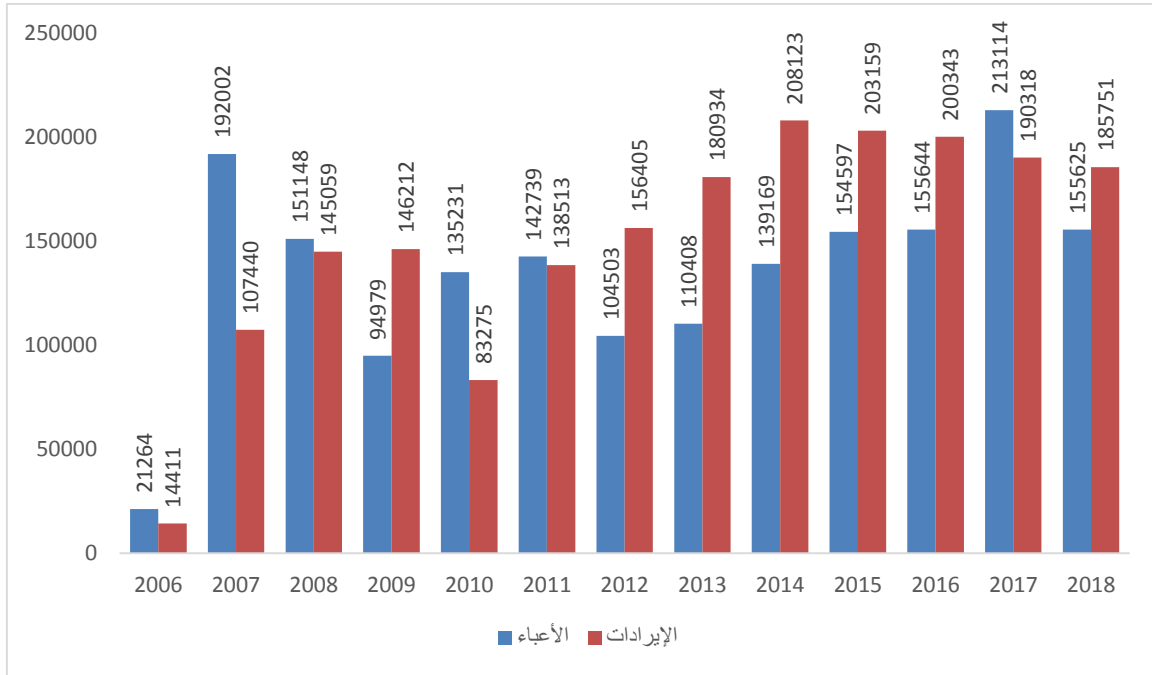
الجدول رقم (02): تطور ايرادات وأعباء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المسيلة (2006-2018)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	الأعباء	الإيرادات
2006	21264	14411
2007	192002	107440
2008	151148	145059
2009	94979	146212
2010	135231	83275
2011	142739	138513
2012	104508	156405
2013	110408	180934
2014	139169	208123
2015	154597	203159
2016	155644	200343
2017	213114	190318
2018	155625	185751

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المسيلة

الشكل رقم (06): تمثيل بياني يعبر عن تطور أعباء وإيرادات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (2006-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيطة.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الاعباء كانت ترتفع وتنخفض وذلك راجع الى عدة أسباب منها:

- انخفاض عقود التأمين.
- ارتفاع قيمة الاعباء وذلك من خلال شراء المعدات والوسائل التي يملكه الصندوق، والتي كانت تحمله أعباء كثيرة.
- زيادة إيرادات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي نتيجة زيادة عقود التأمين وذلك زيادة الاقساط المحصلة.
- تحقيق إيرادات من مصادر مختلفة غير النشاط التأميني، ومن بين هذه المصادر الاستثمار في قطاع العقارات.

الفرع الرابع: النتائج التي حققها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي خلال الفترة 2006-2018

يمثل الجدول التالي النتيجة المالية المحققة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة خلال الفترة (2006-2018)

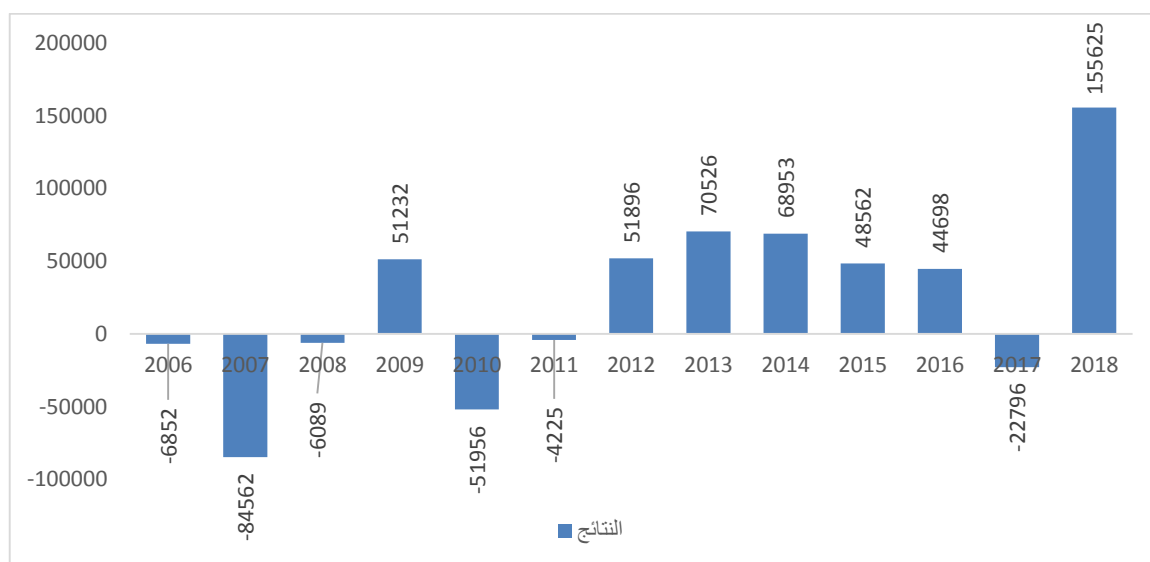
الجدول رقم (05): النتائج التي حققها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة (2006-2018)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النتائج	-6852	-84562	-6089	51232	-51956	-4225	51896
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
النتائج	70526	68953	48562	44698	-22796	30125	

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة المسيلة

الشكل (06): تمثيل بياني يبين النتائج التي حققها الصندوق خلال الفترة (2006-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة

من خلال الجدول والتمثيل البياني السابقين نجد أن النتيجة المالية المحققة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي قد سجلت انخفاض كبير في قيمة النتيجة المالية من سنة 2006 الى غاية 2008 أما في سنة 2009 فارتفعت لكن في سنة 2010 و2011 انخفضت لكن من سنة 2012 الى غاية 2018 لاحظنا ارتفاع ملحوظ.

ولهذا الارتفاع والانخفاض الملاحظ اسباب عديدة منها:

- عدم استثمار الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للأموال المحصلة من أقساط التأمين في ميادين أخرى قصد تحقيق أرباح رأسمالية.
- تناقص في عقود التأمين المبرمة بين الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وبين الفلاحين وبالتالي نقص في الإيرادات.
- زيادة عدد الاعضاء المنضمين الى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وبالتالي زيادة قيمة الاشتراكات المدفوعة من قبل الاعضاء ومنه ارتفاع النتيجة.
- انخفاض الاعباء التي كان يتحملها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وهذا ما لاحظناه في الشكل السابق وبالتالي تحسن مستوى النتيجة المالية.

### خلاصة الفصل الثالث

تضمن هذا الفصل دراسة ميدانية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة لنبين دوره في دعم نشاط القطاع الفلاحي، عن طريق تعريفه ونبذة تاريخية عن نشأته وإبراز أهم الوظائف التي يقوم بها وذلك من أجل تحسين ودعم التنمية الفلاحية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية للخارج.

أما بالنسبة لعملية التأمين التي قام بها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة فهي تعبر عن مدى دعم شركات التأمين للنشاط الفلاحي وذلك من خلال تعويض الفلاح عن الخسائر التي لحقت به، هذا ما أدى الى تخفيف حدة الخسائر التي قد تلحق بالفلاح نتيجة تحقق الخطر هذا من جهة ومن جهة أخرى زرع الطمأنينة في نفوس الفلاحين وتشجيعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي.

# الخاتمة

## الخاتمة

في ختام هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي الذي حاولنا من خلاله الاجابة على الاشكالية

التالية:

ما مدى مساهمة شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي في الجزائر؟

ومحاولة منا الاحاطة بهذا الموضوع والاجابة على السؤال الجوهرى المطروح جسدناها من خلال ثلاث فصول حيث خصصنا الفصل الأول والثاني للإطار النظري حيث تطرقنا في الفصل الأول الى مبحثين يضمنان الاطار العام للتأمين وشركات التأمين، أما الفصل الثاني فيضم واقع القطاع الفلاحي في الجزائر حيث تناولنا فيه تطور القطاع الفلاحي وأثر التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية في الجزائر، والفصل الأخير هو الاطار التطبيقي للبحث فيضم مبحثين تناولنا فيهما التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة وأيضاً انجازات الصندوق خلال الفترة 2006-2018م.

وبناء واعتماداً على الدور البارز الذي يمكن أن يقوم به قطاع التأمين خاصة التأمين الفلاحي يمكننا الاجابة على الاشكالية المطروحة في دراستنا، حيث تساهم شركات التأمين مساهمة معتبرة لا بأس بها في دعم نشاط القطاع الفلاحي وذلك من خلال التغطية التأمينية التي توفرها شركات التأمين للمؤمنين من خلال نشاطها التأميني الذي تقوم به في دفع عجلة التنمية الفلاحية والتي تنعكس ايجاباً على اقتصاد الوطن ككل وذلك من خلال تحقيق الايرادات وتخفيف حدة البطالة والحد من التبعية للخارج.

أما فيما يتعلق بالنتائج التي تم التوصل اليها، والتي على أساسها سوف يتم ضبط صحة وخطأ الفرضيات وعرض أهم التوصيات والاقتراحات فإنها تتمثل في.

## نتائج الدراسة

- شركات التأمين لها دور كبير وفعال في دعم الفلاحة وذلك من خلال مختلف المنتجات التي تقوم بعرضها على الفلاحين بغية تشجيعهم على الاستثمار في هذا القطاع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

• نعم توجد مشاكل يعاني منها القطاع الفلاحي أهمها مشكل العقار الفلاحي مشكل متعلق باستغلال المياه ومشكل التمويل الفلاحي وقد هددت نمو هذا القطاع هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

• يقوم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة بمساهمة كبيرة من خلال تغطية المخاطر المتعلقة بالفلاحة وذلك من خلال التعويضات التي تقوم بها للفلاحين نتيجة تحقق الخطر، هذا ما يساهم في تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

• غياب الثقافة التأمينية لدى الفلاحين الجزائريين، حيث يقتصر الفلاحين على الإقبال على التأمين الإجباري وهذا ما جعل التأمين الفلاحي لا يلقى رواجاً لدى عامة الفلاحين وبالتالي عدم تحقيق جميع أهدافه على أرض الواقع.

أما فيما يخص التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن نطرحها والتي تساعد شركات التأمين في الجزائر على مزاولة نشاطها بكل حرية ودون أي قيود فقد كانت كالتالي:

### الاقتراحات

- اهتمام الحكومة بقطاع التأمين وخاصة التأمين الفلاحي، والعمل على توفير الدعم اللازم لأقساط التأمين لصغار المؤمنين الذين لا يستطيعون دفع أو تحمل هاته الأقساط.
- تشجيع شركات التأمين على استثمار في قطاع البناء وتشجيع الأفراد على تملك السكنات عن طريق شراء وثائق التأمين على الحياة، هذا ما يؤدي الى تحقيق أرباح رأسمالية بالنسبة لشركات التأمين وبالتالي إعادة استثمار هذه الأرباح في مختلف الميادين وخاصة الميدان الفلاحي.
- يجب على الحكومة الجزائرية منح شركات التأمين الحرية اللازمة لممارسة نشاطها في ظل درجة عالية من الضمان مع عدم فرض قيود على نشاطها.
- تشجيع القطاع الفلاحي من أجل المساهمة في دعم النشاط الفلاحي وذلك بتحرير خصصة شركات التأمين بنقلها من القطاع العام الى الخاص.

## آفاق الدراسة

وفي ختام دراستنا هاته نجد أنفسنا قد تطرقنا الى جزء يسير من موضوع كبير وواسع لا يزال يستحق المزيد من البحث لذا ندع المجال مفتوح للعديد من الافاق البحثية المستقبلية التي يمكن ان يتناولها الباحثون في المستقبل ومن هذه المواضيع نجد:

- تأمينات الأخطار الفلاحية ومدى مساهمتها في التنمية الفلاحية.
- أثر التأمين الفلاحي على الانتاج الفلاحي.
- الاستثمار في شركات التأمين.

# قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1-القرآن الكريم

- الآية رقم 04، سورة قريش، القرآن كريم.
- الآية رقم 125، سورة البقرة، القرآن كريم.

2-الكتب

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، 1991.
2. حربي عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.
3. سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، التأمين وأحكامه، ذ دار العواصم المتحدة بيروت الطبعة الأولى، 1993.
4. طارق قندوز أبو مازن، الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
5. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
6. علي المشابقة، محمد العدوان، سطاتم العمرو، إدارة الشحن والتأمين، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
7. عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
8. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
9. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، جزء2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
10. محمد حسن قاسم، محاضرات، في عقد التأمين، لبنان، دار الجامعة للطباعة والنشر، 1999.
11. محمد رشاش مصطفى، محمد العوايدة، ادارة مخاطر التمويل الريفي في اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا، الاتحاد الاقليمي للتمويل الريفي في الشرق الادنى وشمال افريقيا، الاردن، 2010.
12. محمد شرعان، الخطر في عقد التأمين، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1984.
13. معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
14. معراج جديدي، مدخل لدراسة قانون التأمينات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1996.
15. منير إبراهيم هنيدي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، 1999.

### 3-مذكرات التخرج

#### مذكرات الدكتوراه

- 16.سليمة طبائية، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركة الجزائرية للتأمين،رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1،-2013/2014.
- 17.غفصي توفيق، سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد دراسة ميدانية خلال الفترة (1995-2018)، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

#### مذكرات ماجستير

- 18.حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2011/2012.
- 19.خطة حداد، مجهودات تكليف الفلاحة الجزائرية في فترة الثمانينات واثارها على انتاج البقول\_دراسة تطبيقية لمدينة اسطاوالي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخرובה، جامعة الجزائر، 1996
- 20.الطاهر زويتر، اشكالية التشغيل في الفلاحة\_دراسة حالة الجزائر\_، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخرובה، جامعة الجزائر، 1997.
- 21.العجلة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخرובה، جامعة الجزائر، 1997.
- 22.علي بودلال، القطاع الحكومي والمشكل المالي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2000.

#### مذكرات ماستر

- 23.سماح سعدي، دور حوكمة المؤسسات في تحسين خدمات شركات التأمين دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين وكالة بسكرة، مذكرة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014\_2015، الجزائر.

### 4- الملتقيات والمؤتمرات

- 24.اسماعيل شعباني، السياسة الفلاحية ومشكل العفار الفلاحي بالقطاع العمومي الجزائري، الملتقى الدولي حول: تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002.

25. حامد حسن محمد، الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الاسلامي الآفاق والمعوقات والمشاكل، بحث مقدم إلى مؤتمر التأمين التعاوني ابعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أفريل، 2010.

26. عبد القادر بن حمادي، تطوير الاستغلال للمياه الجوفية في أحدث تنمية القطاع الفلاحي، الملتقى الدولي حول: تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002.

#### 5- القوانين والمراسيم

27. المادة 619 من الامر رقم 58\_75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1995 المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية، العدد78، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1975.

28. المادة172، القانون رقم 07/80، بتاريخ 12 اوت1980، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد13، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1980.

29. المادة 147، القانون رقم 07/08 بتاريخ 12 اوت1980، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد13، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1980.

30. المادة04 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد19 الصادر في: 1995/04/12.

#### 6- المنشورات

31. منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

32. وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

#### 1- الكتب

33. Sandra G. Gustavson, Scott E. Harrington, Insurance, Risk Management, and Public Policy, 1st edition, Kluwer Academic Publishers Massachusetts, 1994.

ثالثا: المواقع

34. الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي [www.cnma.dz](http://www.cnma.dz)

الملاحق

## BUREAUX LOCAUX

على  
بالتالي

CA

	Nom	Adresse	Daïra	Commune	Date d'ouverture	Effectif
Siège	Crma M'sila Siège	cite administratif	M'sila	M'sila	01/01/1992	31
BL 1	Boussada	rue serguin bra	Bou-saada	Bou-saada	01/01/1992	2
BL 2	Sidi aïssa	route ain elhadj	Sidi Aïssa	Sidi Aïssa	03/03/2007	1
BL 3	Berhoum	centre ville bar	Berhoum	Berhoum	03/03/2007	2
BL 4	Ain el melh	route bou saada	Ain elmelh	Ain elmelh	03/03/2007	1
BL 5	Ben srour	commune ben	Bensrour	Bensrour	01/09/2007	1
BL 6	Hammam dala	commune ham	Hammam Dala	Hammam Dala	03/03/2007	2
BL 7	Ouled derradj	commune oule	Ouled Derradj	Ouled Derradj	03/03/2007	1
BL 8	Ain el hadjel	route de sidi aï	Ain elhedjel	Ain elhedjel	01/05/2007	1
BL 9	Magra	commune magr	Magra	Magra	16/10/2007	1
BL 10	Sidi ameur	cite administratif	Sidi Ameer	Sidi Ameer	16/10/2007	1
BL 11	Medjedel	Medjede	Medjede	Medjede	08/08/2014	0
BL 12	Belaïba	route batna cor	Magra	Magra	07/11/2007	1
BL 13	M'sila centre	lotissement 27	M'sila	M'sila	14/01/2008	2
BL 14	M'sila Ichebilia	cite ichebilia m	M'sila	M'sila	31/01/2010	2
BL 15	Bousaada centre	commune bous	Bou-saada	Bou-saada	27/01/2009	3
BL 16	Slim	Slim centre	Djebel Messad	Djebel Messad	04/02/2012	0
BL 17	Ouled addi guebala	addi guebala ce	Ouled Derradj	Ouled Derradj	13/09/2011	1
BL 18	Maarif	Maarif centre	Chellal	Chellal	04/02/2012	1
BL 19	Ain el khadra	ain khadra cent	Ain elkhadra	Ain elkhadra	13/09/2011	1
BL 20	Bousaada ouest	Bousaada ouest	Bou-saada	Bou-saada	13/09/2011	1
BL 21	Msila Route O.Derradj	Msila route oul	M'sila	M'sila	04/02/2012	1
BL 22	Djebel messad	Djebel messad	Djebel Messad	Djebel Messad	13/09/2011	2
BL 23	Ounougha	commune ouno	Sidi Aïssa	Sidi Aïssa	12/11/2007	0
BL 24	Msila centre ville	Msila centre vil	M'sila	M'sila	04/02/2012	0
BL 25	Magra centre ville	Magra centre vi	Magra	Magra	04/02/2012	0
TOTAL						59

الحاجة رقم 02

(021)

# EURL MIZABA

## IMPORT EXPORT

RC N° 11 B 0563281  
ART N° 28120982356  
NIF N°: 001128056328122  
NIS N°: 001128129003647  
NC BADR N°: 003-00904-039748300035  
TEL: 06 61 58 58 35 / 05 50 14 55 58 FAX 035 57 04 39  
SISGE SOCIAL: Reut de Dehahna Berhoum w M'sila

FACTURE FINAL

N°: 05/2018 DU: 26/03/2018

Doit:

Adresse: AIN KHADRA

WILAYA DE M'SILA

N°	Ref	Désignation	Unité	Qté	P.U ht	Montant
1	212	VACHE LAITIERE	U	10	340.000,00	3.400.000,00
<del> </del>						

TOTAL H.T	3.400.000,00
TVA 09 %	306.000,00
TOTAL TTC	3.706.000,00

Arretée la présente facture à la somme de:

TROIS MILLION SEPT CENT SIX MILLE DINARS

Chaque une valeur de 10 % N°:

Liste Des Genisses Des 10 Genisses

8624 - 4087 - 3932 - 3936 - 2585 - 1507 - 2048 - 2325 - 9455 - 2040

CACHET ET SIGNATURE

المسير  
ط. ريم عبد الفاني  
2800-0563281  
م. ريم عبد الفاني  
م. ريم عبد الفاني

# EURL MIZABA

## IMPORT EXPORT

RC N° 11 B 0563281  
ART N° 28120982356  
NIF N°: 001128056328122  
NIS N°: 001128129003647  
NC BADR N°: 003-00904-039748300035  
TEL: 06 61 58 58 35 / 05 50 14 55 58 FAX 035 57 04 39  
SIEGE SOCIAL: Reut de Dehahna Berhoum w M'sila

### FACTURE FINAL

N°: 06/2018 DU: 26/03/2018

Doit: ~~26/03/2018~~

Adresse: AIN KHADRA

WILAYA DE M'SILA

N°	Ref	Désignation	Unité	Qté	TVA	P.U lit	Montant
1	C40,41	Chariot A Traire serial n°: 2589	U	1	09	70.000,00	70.000,00
2	CR200	Cuve De Refrigeration 320 LT serial n°: B2305965	U	1	19	450.000,00	450.000,00
<del> </del>							

TOTAL H.T	520.000,00
TVA 09 %	6.300,00
TVA 19 %	85.500,00
TOTAL TTC	611.800,00

Arretée la présente facture à la somme de:

SIX CENT ONZE MILLE HUIT CENTS DINARS

GARANTIE: 12 Mois

### CACHET ET SIGNATURE



المكتب رقم 3

Date édition: 14/05/2018

Heure: 10:21

(3)

**POLICE D' ASSURANCE**

**N°: 252/30/2018/00010**

**Multirisques Bovine**

**Identification du contrat**

<u>Assuré:</u> 2520065597		<u>Permis n°:</u> 339928
<u>Adresse:</u> OULED BEN AMOR AIN EL KHADRA MSILA		<u>Délivré le:</u> 25/12/2011
<u>Date d'effet:</u> 14/05/2018	<u>Date d'expiration:</u> 13/05/2019	<u>Lieu:</u> MAGRA

**Garanties**

Garantie	Capital	Prime/base	Réduction	Majoration	Prime nette
09.640-03 »Mortalité Bovins	3,706,000.00	259,420.00			259,420.00
09.640-06-02 »Risque Gestation	600,000.00	30,000.00			30,000.00
08.130-12-01 »Batiment d'élevage construit en dur	2,000,000.00	2,400.00			2,100.00
08.130-12-04 »Matériels et outils d'élevage construction en dur	611,800.00	734.18			734.16
08.130-12-10 »Cheptel vif construction en dur	3,706,000.00	4,447.20			4,447.20
13.101-08-02 »Recours des voisins et des tiers construction en semi le	2,000,000.00	960.00			960.00
08.230-01 »Explosions batiments agricoles	6,317,800.00	631.78			631.78
08.410-04 »Tremblement de terre	3,158,900.00	9,476.70			9,476.70
09.130-03 »Dégâts des eaux sur batiments agricoles	3,158,900.00	3,158.90			3,158.90
08.330-13 »Tempête sur batiment d'élevage	3,158,900.00	3,158.90			3,158.90
08.420-16 »Inondation sur batiment d'élevage	3,158,900.00	3,158.90			3,158.90
13.121-01-01 »Dommages corporels	1,000,000.00	1,000.00			1,000.00
13.121-01-02 »Dommages matériels	200,000.00	929.89			929.89

**Décompte**

<u>Prime nette:</u> <b>319,476.43</b>	<u>Accessoires:</u>	<u>Taxes:</u>	<u>Timbres:</u>	<b>Net à payer:</b> <b>320,016.43</b>
<u>Réduction:</u>	<u>Complément</u> 500.00		<u>Td:</u> 40.00	
<u>Majoration:</u>				

L'Assuré (lu et approuvé)

Etabli le : 14/05/2018

توكيد الأيضار  
 عين الخضراء المسيلة

مكاتب التأمينات  
 فرع عين الخضراء  
 عين الخضراء المسيلة

04/05/2018

(4)

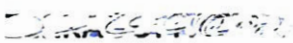
CRMA DE MSILA

Le 13/05/2018

GHARBI RADJA

Docteur Vétérinaire

Procès verbal de vérification et  
D'identification des animaux

SOCIETAIRE : 

AIN EL KHADRA MSILA

VISITE DU : 13/05/2018



# Caisse Nationale de Mutualité Agricole

## CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE DE MSILA

### RAPPORT DE VERIFICATION DE RISQUE ELEVAGE DE BETAIL

ESPECE : BOVINE

L'assuré (proposant) : ..... **OULED BEN AMOR AIN EL KHADRA** .....

Adresse : **OULED BEN AMOR AIN EL KHADRA MSILA**.....

Je soussigne **GHARBI RADJA** Docteur Vétérinaire auprès de la **CRMA de MSILA** me suis déplacé en date du **13/05/2018** sur les lieux désignés ci-dessus afin de procéder à la vérification du cheptel proposé à l'assurance.

- Ordre de service N° ..... du

#### Antécédents d'Assurance

##### Eleveur :

Est t-il un ancien sociétaire ? \*                      Oui                      Non

Exploitation à vocation de production : laitière - engraissement - pépinière

Possède t-il un registre sanitaire? :\*                      Oui                      Non

Assure t-il un suivi sanitaire? : \*                      Oui                      Non

Nom et prénom du vétérinaire traitant

##### Contrat Antérieur :

Nombre d'animaux assurés:.....

Observations .....

Taux de mortalités : .....

Causes des mortalités et réformes .....

Evaluation du risque :\*    Faible - Moyen - Elevé

Responsabilité de l'éleveur :.....

Le ratio S/C de l'exercice (n-1) de l'assuré :.....

##### Contrat Présent A/

##### CHEPTEL :

1-Nombre d'animaux total à l'exploitation: 10

2-Nombre d'animaux proposé à l'assurance 10

Identification:

**VOIR FICHE SIGNALÉTIQUE JOINTE EN ANNEXE**

3- Photos individuelles\*                      OUI                      Non

4- Homogénéité :

Race **MONTBELIARDE**

Age **3 ANS/2.5 ANS/ 2 AN**

5- Vaccination :\*                      Oui                      Non\*

Si oui, contre quelles maladies ? .....

Quels sont les documents sanitaires justificatifs

3- Etat d'embonpoint

..... **BONNE**.....

7- Etat d'hygiène individuelle : **BONNE**

3- Etat sanitaire ..... **BONNE**.....

9- Résultats de dépistage TUB/BRU..... **PRESENT**.....

- 10- Période de validité A PARTIR DU :22/03/2018 .....
- 11- Aimants gastriques **NON** .....
- 12- Vermifugation /antiparasitaires **NON**.....
- 13- La reproduction : Naturelle [ ] Artificielle [\*] .....
- Observations particulières : .....

**Environnement :**

- Type de bâtiment
  - Locaux :\* ouvert [ ] Semi-ouvert [ ] Fermé [\*]
  - Etat d'hygiène générale: .....**BONNE**.....
  - Désinfection : .....**BONNE** .....
- Facteur d'ambiance :
  - Aération : .....**BONNE**.....
  - Ventilation : .....**BONNE** .....
  - Humidité : .....**BONNE** .....
  - Densité : .....**BONNE**.....
- Installation des animaux :
  - Stabulation : **SEMI STABULATION** .....
  - Nature du sol : **TERRE**.....
  - Evacuation des déchets : **MANUELLE** .....
  - Aire d'exercice et de repos **EXISTE**.....
  - Traite- nurserie **EXISTE** .....

**Alimentation**

Nature :  
 Foin :.....**A VOLONTE**..... Concentré :...**AVEC SURVEILLANCE**

Ensilage : ..... Fourrages verts : .....

Qualité :\*  
 Suffisante [\*] Insuffisante [ ]

Ya -t'il stockage de paille et fourrage dans le bâtiment ?\* Oui Non

Ya - t'il des silos d'alimentation ? \* Oui Non

Origine d'approvisionnement \* Public - privée - Personnelle

Evaluation du risque\* :  
 Assurable [ \*] Assurable sous réserve [ ] Non Assurable [ ]

**Recommandations :**

La fièvre aphteuse n'est pas prise en charge car le rappel du vaccin exigé par le vétérinaire du LAZARET n'est pas effectué.  
 IBR et IPV ne sont pas pris en charge sauf présentation de certificat de vaccination.  
 Mettre en place un registre sanitaire.  
 Doté le cheptel d'aimants gastriques.

L'éleveur

Dr. vétérinaire





# Caisse Nationale de Mutualité Agricole

## CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE DE MSILA

### LA FICHE SIGNALETIQUE

Sociétaire Monsieur 7  
Exploitation agricole d'élevage des Vaches Laitières

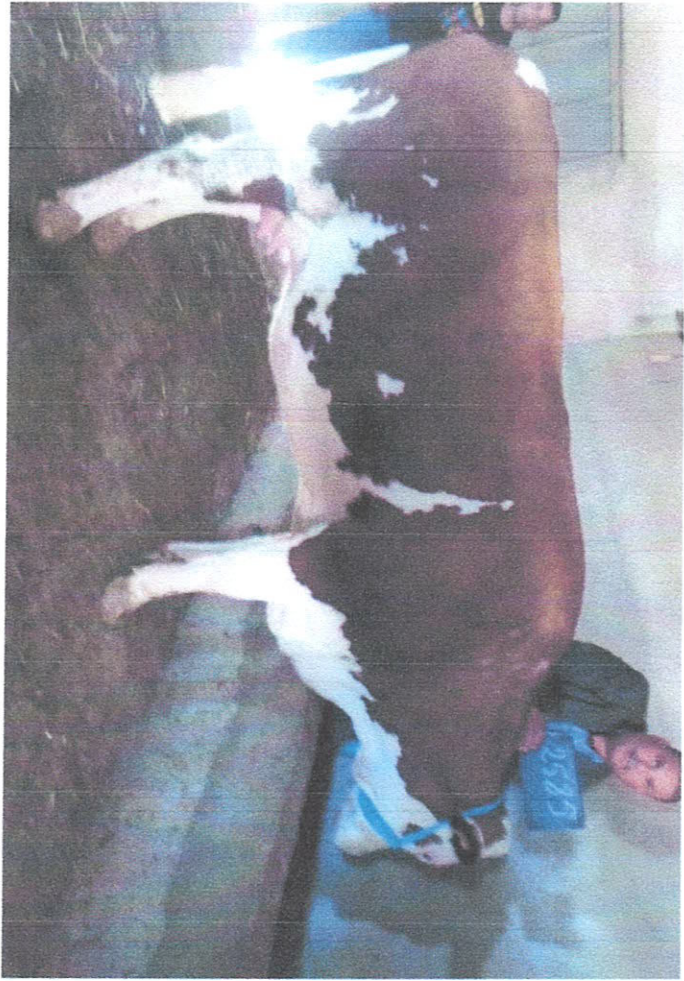
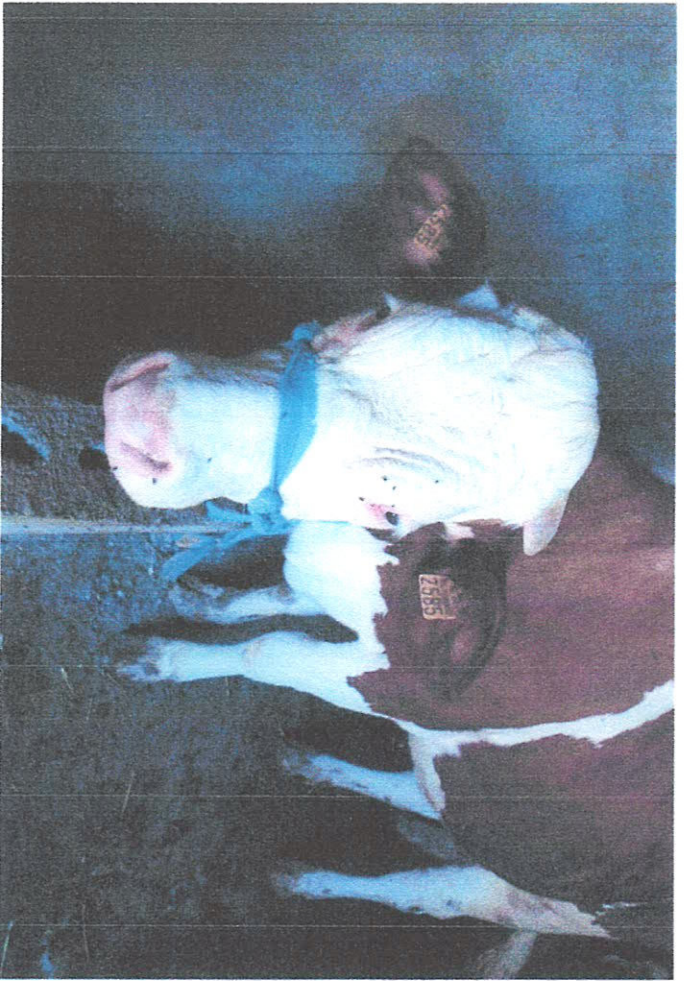
ORDRE	Numéro de la boucle d'identification	SEXE	AGE	VALEUR DECLAREE PAR L'ELEVEUR ( DA)	OBSERVATION
1	VACHE MOMBELIARDE 2585	FEMELLE	2,5 ANS	370 600,00	PIE ROUGE
2	VACHE MOMBELIARDE 2040	FEMELLE	2 ANS	370 600,00	PIE ROUGE
3	VACHE MOMBELIARDE 3936	FEMELLE	2,5 ANS	370 600,00	PIE ROUGE
4	VACHE MOMBELIARDE 1507	FEMELLE	2,5 ANS	370 600,00	PIE ROUGE
5	VACHE MOMBELIARDE 2048	FEMELLE	2 ANS	370 600,00	PIE ROUGE
6	VACHE MOMBELIARDE 9455	FEMELLE	3 ANS	370 600,00	PIE ROUGE
7	VACHE MOMBELIARDE 8624	FEMELLE	2,5 ANS	370 600,00	PIE ROUGE
8	VACHE MOMBELIARDE 3626	FEMELLE	2,5 ANS	370 600,00	PIE ROUGE
9	VACHE MOMBELIARDE 4087	FEMELLE	2,5 ANS	370 600,00	PIE ROUGE
10	VACHE MOMBELIARDE 2325	FEMELLE	2,5 ANS	370 600,00	PIE ROUGE

13/05/2018

مكلفة بالدراسات قسم الإنتاج



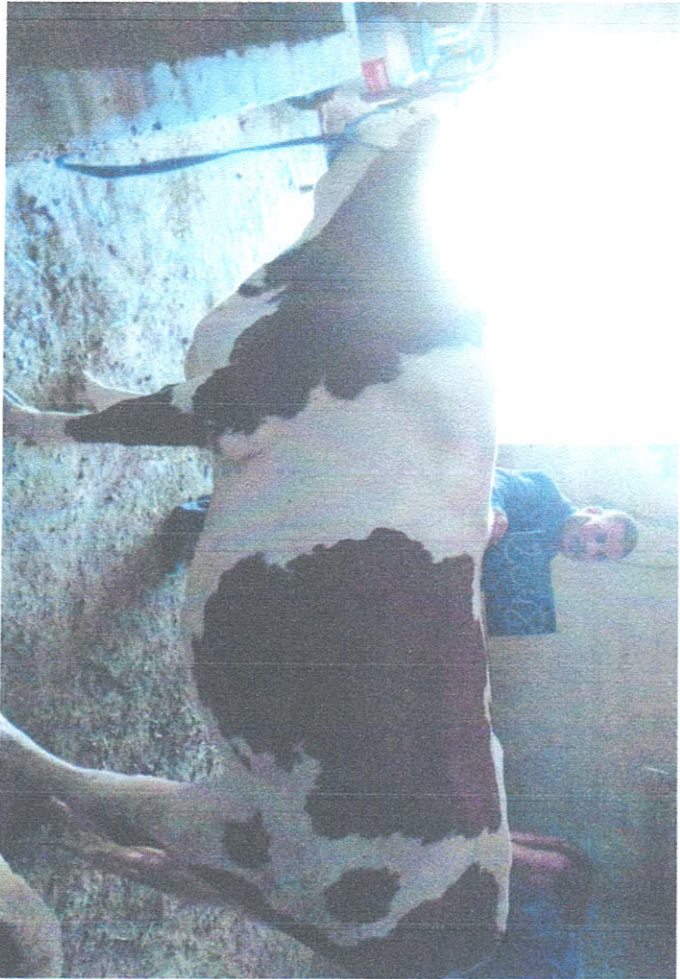
عربي رجاء  
الله



2585

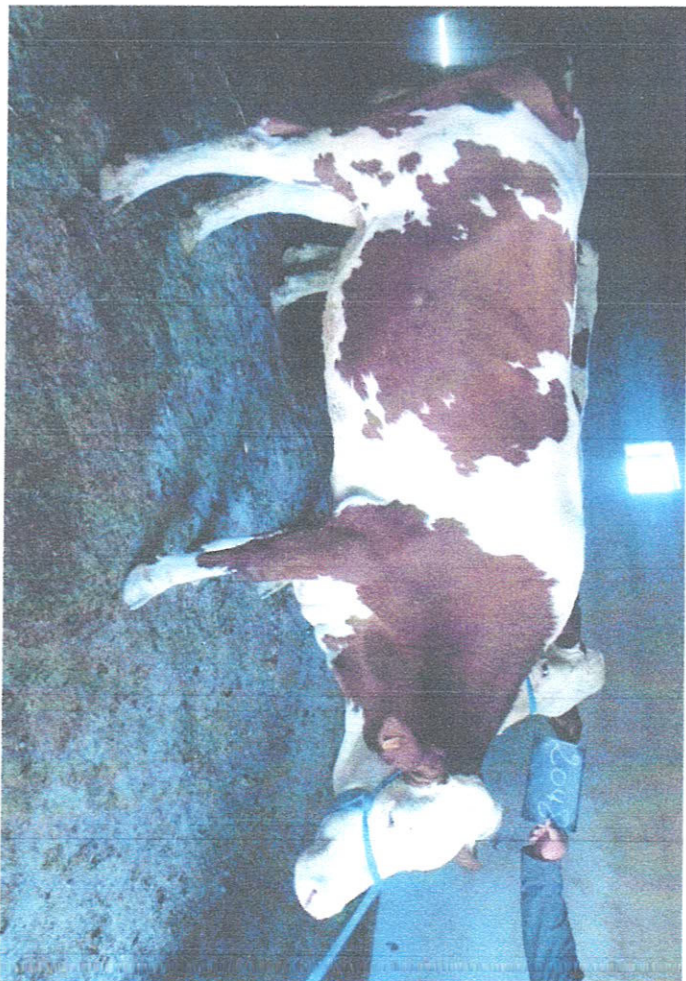
10/10/2010

11



مكتبة الدراسات قسم الإنتاج  
عائدي وخفاء

2048



068, 622, (6)



LAIIDI Abdellhalim  
*Expert Vétérinaire*  
*Auprès des Assurances*  
Agrt U.A.E. N°: 46/2012



البيان رقم 07



CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE  
CITE ADMINSTRATIVE MSILA  
FAX : 035.33.85.91 TEL ; 035.33.85.64

ANNEXE À LA POLICE D'ASSURANCE  
N° POLICE 252/30/2018/00010  
SOUSCRITE PAR Mr :  
DEMEURANT à AIN EL KHADRA MSILA

(7)

**CLAUSE SUBROGATOIRE**

La présente police est régie tant les conditions générales et particulières que par les dispositions spéciales que suivent :

D'un commun accord entre les parties. Les Sociétaires consternée expressément à ce qu'en cas de sinistres, les indemnités que lui seraient dues, à ce titre par la Société, soient versées au profit du

- 1<sup>ER</sup> RANG BADR 904 M'SILA
- 2EME RANG CNAC

Et ce jusqu'à concurrence du montant des dettes éventuellement détenues par celles - ci sur le Sociétaire, lequel est de ce fait, subrogé au créancier du

- 1<sup>ER</sup> RANG BADR 904 M'SILA
- 2EME RANG CNAC

P/ BADR 904

P/CNAC

P/SOCIETAIRE

P/CRMA

*[Handwritten signature]*

*[Handwritten signature]*

ترقية الأبقار  
عن الخضراء المسيلة

*[Handwritten signature]*  
مديرية الزراعة  
قسم الإنتاج  
بمسيلة

82/621 (81)

CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE  
Réassurée, garantie et fédérée par la CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE  
Régie par la Loi du 4 Juillet 1900  
Agréée par arrêté du Ministère de l'Economie Nationale en date du 27 Avril 1964  
Ordonnance N° 72-64 du 2 Décembre 1972  
Siège 24, Boulevard Victor Hugo - Alger

MULTI RISQUES  
BETAIL

N° ..... Exercice .....

N° Police 252130/2018/00010	N° d'inscription 100010	NOM: QUALITE ET ADRESSE: LIEU DU RISQUE	Date du Sinistre 06.11.2018
Date d'effet de la garantie 14/05/2018			Date de la déclaration 06.11.2018

**DECLARATION DE SINISTRE**

07 NOV. 2018  
2713

Nom et Qualité du Sociétaire : .....

Adresse : ANIKHADRA M. nlu

Assuré par Police N° 252130/2018/10 à effet du 14/05/2018 au 13/05/2019

Je soussigné Monsieur, .....

agissant en qualité de, ..... déclare qu'un sinistre Mortalité (1)

est survenu le 06.11.2018 à 10h heures, dans les circonstances suivantes :

**RENSEIGNEMENTS CONCERNANT LA MORTALITE**

Signalement complet de l'animal : vache montbeliande  
 (espèce - sexe - race - robe - tares importantes) : BV O MTB PR  
 N° d'article : ..... N° d'identification : 20148  
 Causes du Sinistre : .....  
 Je vous informe que j'ai appelé sans tarder Mf. ....  
 Vétérinaire à ..... et m'engage à remettre aussitôt à la C.R.M.A. le certificat de constat qu'il aura établi.

(1) - Indiquer la nature du sinistre : Mortalité - Incendie - Dégats des Eaux - Accidents

Délais de Déclaration : Conformément aux Conditions Générales Art. 8 et 9, le Sociétaire est tenu d'adresser cette déclaration à la Société dans les 24 heures en cas de Sinistre Mortalité, et au plus tard 7 jours en cas de sinistre incendie - Dégats des Eaux ou Accidents Responsabilité Exploitation.

(Voir au Verso)

**CADRE A REMPLIR EN CAS D'INCENDIE OU DEGAT DES EAUX**

N° des Articles	Désignation des risques atteints par l'incendie	Renseignements sur les biens détruits (situation, quantité, etc...)	Evaluation des dommages

**CADRE A REMPLIR EN CAS D'ACCIDENT CAUSE AUX TIERS (Responsabilité Civile)**

Nom du Tiers Sinistré	Adresse	Nature et gravité des dommages

Dans le cas où le sinistre dont le Sociétaire a été victime est dû à un tiers, indiquer le nom et adresse du résumé responsable et des témoins s'ils en existent.....

.....

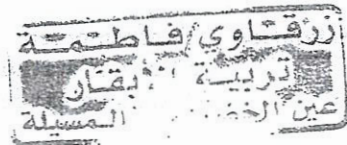
.....

.....

.....

Déclaration Fait à M. S. W. , le 06.11.2018

Cachet et Signature



الماتة رحيم 09

(9)

**DR. LAIDI ABDELHALIM**

**VÉTÉRINAIRE EXPERT AGRÉE PAR L'UAR**

**WILAYA DE M'SILA**

**TEL : 0559 52 18 00**

**Procès -verbal D'expertise  
Vétérinaire d'un sinistre Bétail  
Mortalité**

**WACHE N° :**

**2048**

**NOM DE L'ASSURÉ :**

**ADRESSE : AIN KHADRA / M'SILA**

**DATE DE L'EXPERTISE :**

**06 / 11 / 2018**

LAIDI Abdelhalim  
Expert Vétérinaire  
Après des Assurances  
Agré U.A.R N°: 40/2012

**Dr LAIDI ABDELHALIM**

**Vétérinaire Expert agréé par L'UAR**

**Wilaya de M'SILA**


**Agrément n°:46/2012.**

**Tel : 05.59.52.18.00**

**Procès-verbal  
d'expertise  
vétérinaire  
d'un sinistre Bovin**

**Vache n ° : 2048**

**M'SILA le : 06/11/2018**

**LAIDI Abdelhalim**  
*Expert Vétérinaire*  
*Auprès des Assurances*  
Agreé L'UAR N°: 46/2012

**Nom de l'assurée :** ~~XXXXXXXXXXXX~~

**Adresse :** AIN KHADRA, WILYA DE M'SILA.

## Rapport d'expertise vétérinaire

Agissant en qualité d'expert vétérinaire désigné par la CRMA de Msila.

En date du 06/11/2018 je me suis déplacé sur les lieux d'un sinistre indiqués par L'éleveur, accompagné par lui ; afin de Constater et de procéder à l'estimation des pertes résultant de ce sinistre.

✓ **Etait présents sur les lieux du sinistre :**

Mr : DAKHANE époux de l'éleveur assuré.  
Mrs les fils de l'assuré

✓ **Ordre de Service :**

• N° : /2018

✓ **Référence du contrat :**

- Police n° : 252/30/2018/00010
- Date d'effet : 14/05/2018
- Date fin de contrat : 13/05/2019
- Date du sinistre : 06/11/2018
- Date d'expertise : 06/11/2018

LAIDI Abdelhalim  
Expert Vétérinaire  
Après des Assurances  
Agrt U.A.R N°: 46/2012

✓ **Référence du dossier:**

- Dossier n° : ...../2018
- Date du sinistre : 06/11/2018
- Date de désignation : 06/11/2018
- Date d'expertise : 06/11/2018

✓ **Lieu du sinistre :**

- La mortalité à eu lieux au niveau de la ferme de l'assurée à naaiedj commune d'ain khadra wilaya de M'sila.

✓ **Objet du sinistre :**

- L'animal d'espèce bovine, de race :Montbeliarde (PR), dont le numéro d'identification est : << 2048>>.
- Des photos de cet animal étaient prises et comparées à celles figurant dans le rapport de production
- Les caractéristiques de la robe correspondent du point de vue Phénotype (voir photos).


✓ **Nature du sinistre :**

- MORTALITE

✓ **Age de l'animal :** 03 ans

**Circonstances du sinistre:**

La vache trouvée morte a l'étable sur le coté droit à cause d'une torsion intestinale selon la déclaration du vétérinaire traitant et après l'autopsie on confirme cette déclaration.

  
LAIDI Abdelhalim  
Expert Vétérinaire  
Après des Assurances  
Agt U.A.R N°: 46/2012

10 N, 24,

101

## CERTIFICAT VETERINAIRE

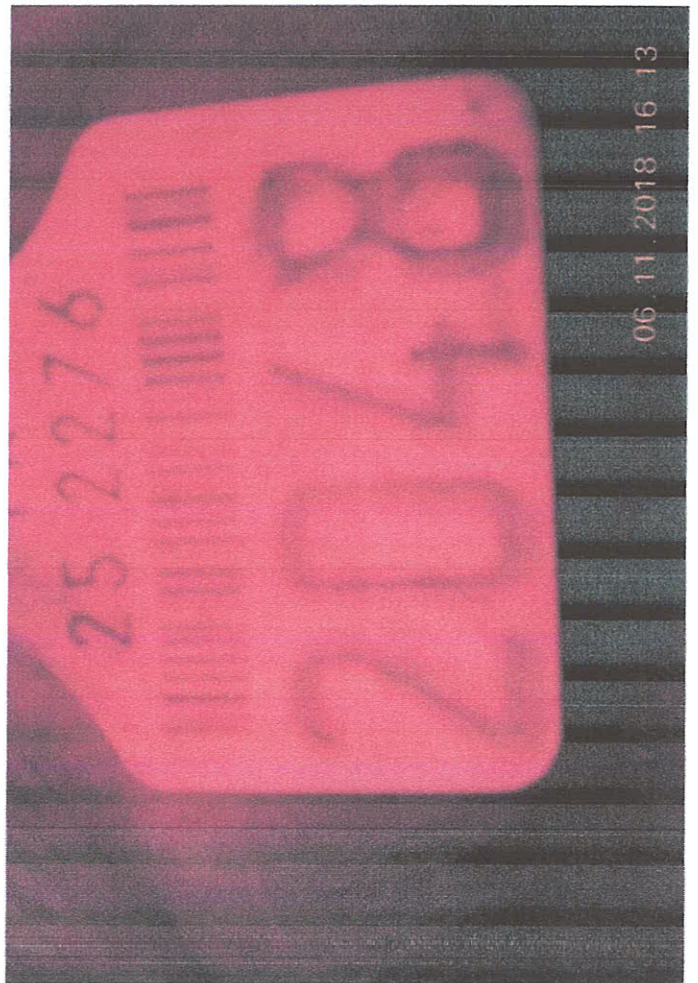
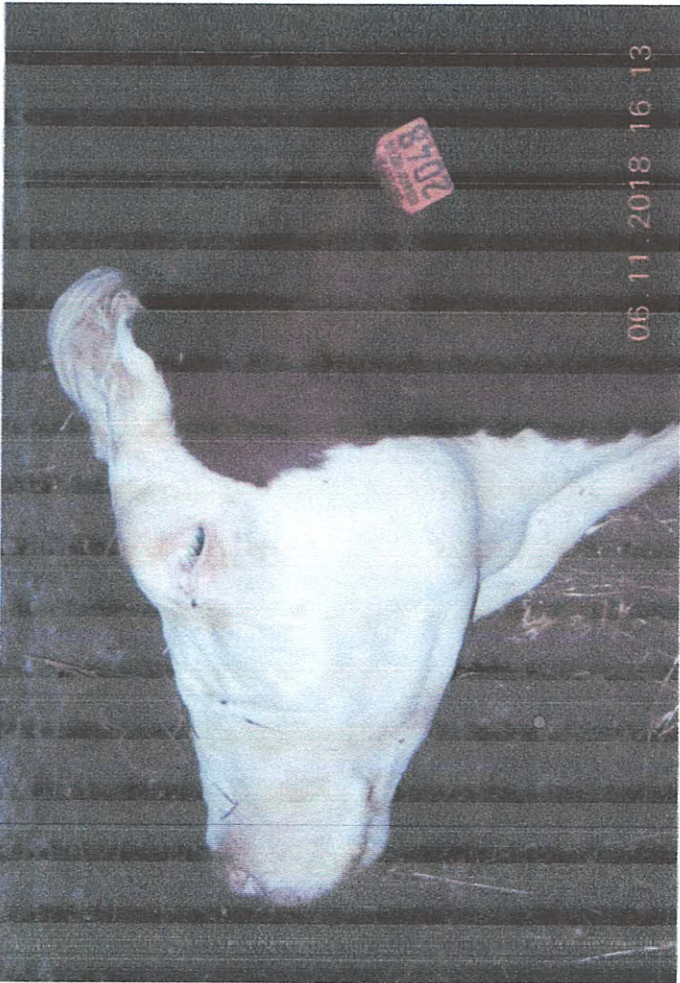
De: MORTALITE

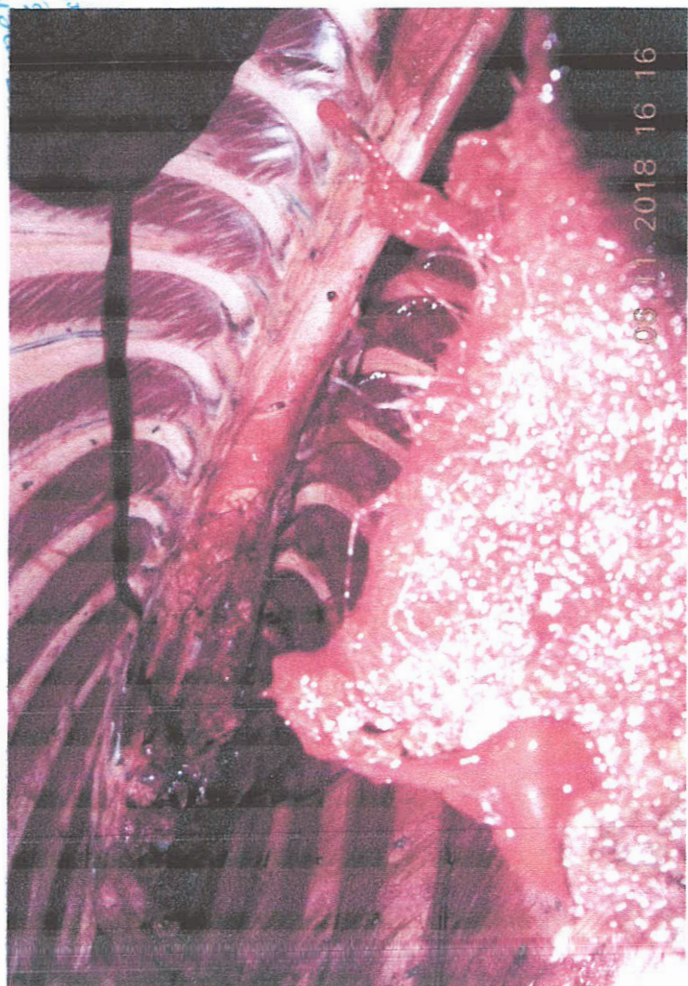
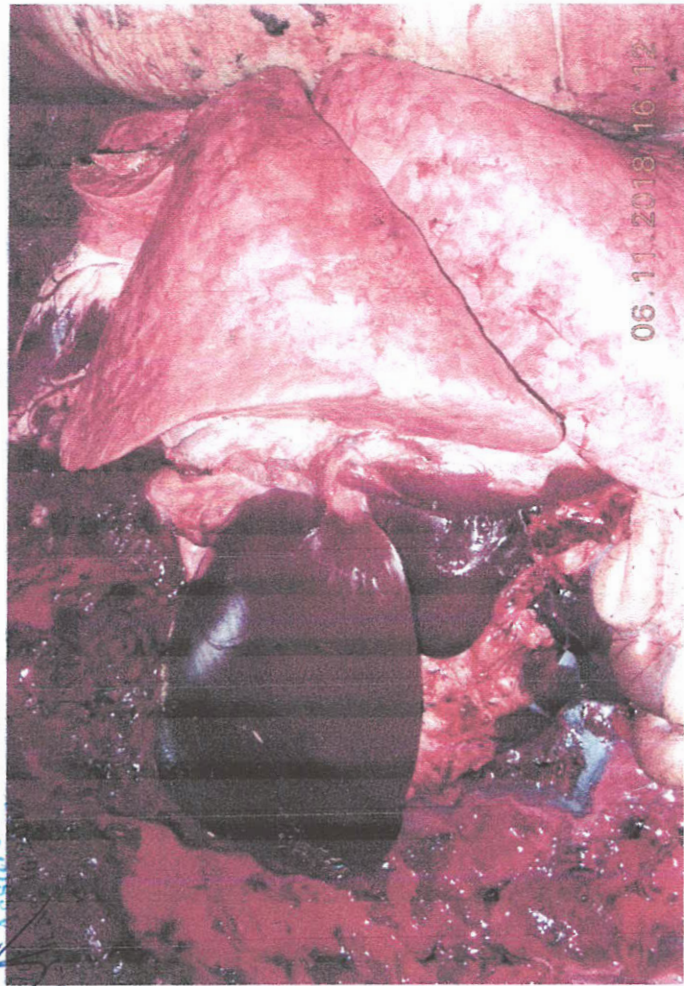
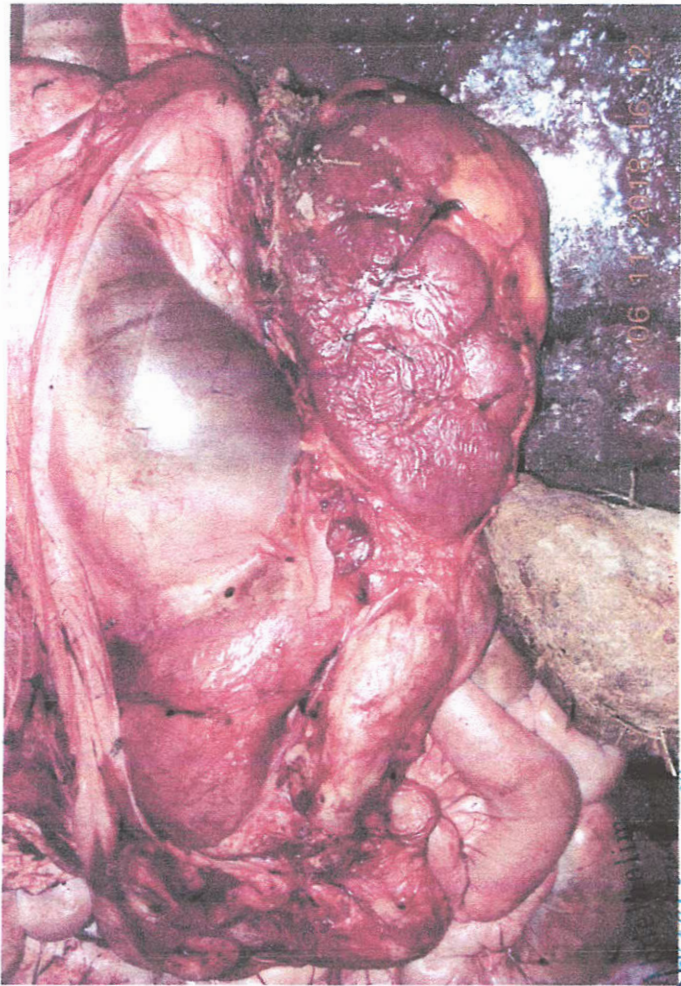
- je soussigné le Dr: KRIOUI A/HAK
- certifie avoir procédé à: l'examen de l'ovine
- Ci-dessous décrite(s):
  - Espèce: BOVINE
  - Race: MONTBELIARDIS
  - Age: 03 ans
  - Sexe: ♀
  - Robe: pie rouge
  - N° d'identification: 2048
- Diagnostic: Toxose intestinale
- Conduite: /
- Appartenant à Mr: /
- Demeurant: AIN EL KHADRA
- Le présent certificat a été délivré pour servir et valoir ce que droit .

fait à : M'sila le: 06.11.2018

cache et signature







LAD  
Sect  
es  
su

12 7 6 11 (12)

✓ **Evaluation du sinistre :**

✓ Valeur assurée : 370.600 .00 DA

✓ Valeur de l'animal veille du sinistre : 350.000 .00 DA

✓ Franchise de 10% : 35.000 .00 DA

✓ Indemnité nette : 350 .000.00 – 35 .000 .00 =

**315 .000 .00 DA**

**Documents joints:**

- Les photos de la vache lors de la visite de risque.
- Les photos de la vache le jour du sinistre.
- Certificat vétérinaire de mortalité
- Boucles d'identification.

**L'expert vétérinaire**

  
LAIDI Abdelhalim  
Expert Vétérinaire  
auprès des Assurances  
Agrt U.A.R N°: 46/2012

DE : **M'SILA**  
ACTIVITE : **ASSURANCE**  
SERVICE : **SINISTRE**

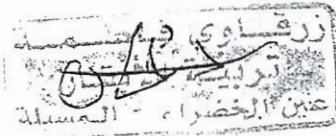
## ORDRE DE PAIEMENT

Veuillez payer la somme de (en toutes lettres)

**Trois Cent Quinze Mille Dinars**

BENEFICIAIRE : **BADR 904**  
OBJET DE LA DEPENSE : **REGLEMENT DOSSIER SINISTRE PC/ZERKAOUI FATMA**  
**D N 252/30/2018/000106 DATE SINISTRE 06/11/2018**

MODE DE REGLEMENT : - Par virement   
- Banque  
- N° de compte  
- Par chèque ordinaire   
- Par chèque de banque

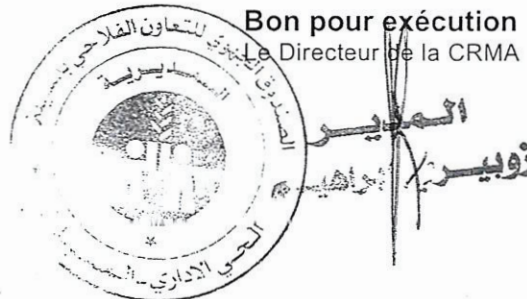


Pièces jointes : .....

**M'SILA**, le : **02/01/2019**

Signature et Griffe 1er Signature	Signature et Griffe 2ème Signature	Signature et Griffe 3ème Signature	Signature et Griffe du Comptable de l'activité

Réglé le : 24/02/2019  
Par : BADR cheque n° 8085508





CRMA DE M'SILA  
CODE **A0034**

بماتة رقم 1478  
الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي المسيلة

CAISSE RÉGIONALE DE MUTUALITÉ AGRICOLE DE M'SILA

Assurances Toutes Branches

(145)

N.Ref: 493/19

M'sila le 24 FFV. 2019

Monsieur le Directeur de la BADR  
Agence de MSILA

Objet : Envoi du chèque.

Monsieur le Directeur,

Nous avons l'honneur de vous transmettre ci-joint un chèque BADR N° 8085509 du 24/02/2019 d'un montant de 315 000.00 (trois cent quinze mille, DA) relatif au règlement de dossier Sinistre N° : 252/30/2018/00106

Affaire : ( ZERKAOUI )

Nous vous souhaitons bonne réception.

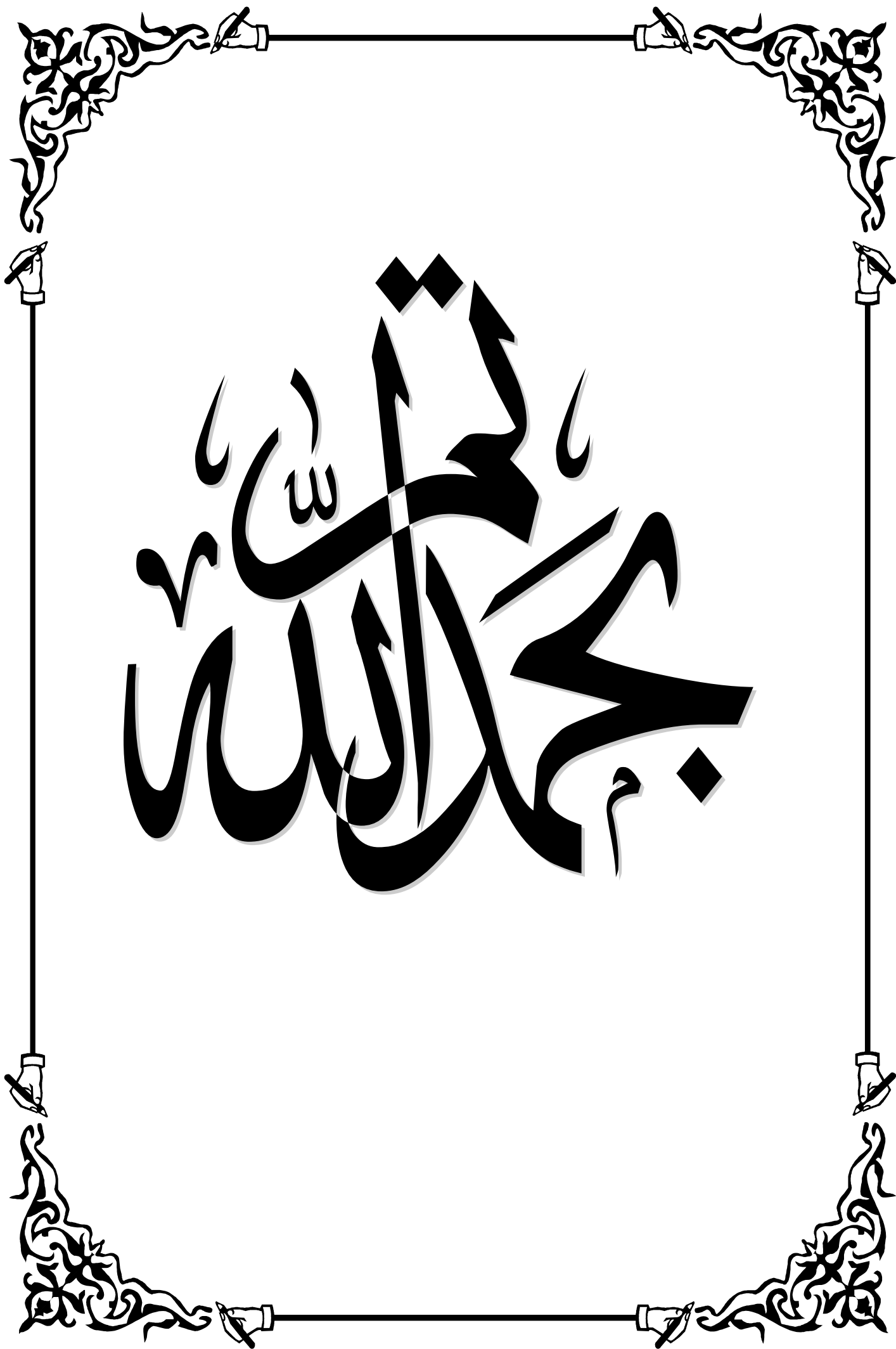
**Bureaux Locaux**

Bou Sâada  
Berhoum  
Sidi Aïssa  
Hammam Dhalaa  
Ain El Melh  
Ain El Hedjel  
Ben Srou  
Sidi Ameur  
Magra  
Magra Centre Ville  
Belaïba  
Ouanougha  
M'sila Centre  
M'sila Centre Ville  
Ichebilia  
Ouled Derradj  
Route Ouled Derradj  
Ain EL Khadre  
Ouled Addi Guebala  
Slim  
Medjedel  
Bou-sâada Centre  
Bou-sâada Ouest  
Maarif  
Djebel Messaad

Veillez, agréer, Monsieur le Directeur, l'expression de notre parfaite considération.

Le Directeur  
العبدية  
فؤاد بن البراكيب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المخلص

تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على دور ومساهمة شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي في الجزائر ونظرا لهذا الدور الذي يلعبه هذا القطاع بادرت الدولة لاتخاذ مجموعة من الاجراءات لتعزيز هذه المكانة، تمثلت في الاعتماد على مبدأ التعاون الفلاحي لتعويض الفلاحين أثناء تعرض منتجاتهم الفلاحية من محاصيل زراعية وثروة حيوانية لأخطار تقلبات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية.

وأظهرت الدراسة أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الدور البارز في تأمين القطاع الفلاحي والمساهمة في تعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء مزاولتهم لنشاطهم الفلاحي.

**الكلمات المفتاحية:** التأمين، شركات التأمين، التأمين الفلاحي، القطاع الفلاحي.

### Summary

This research paper aims to shed light on the role and contribution of insurance companies in supporting the activity of the agricultural sector in Algeria, and in view of this role played by this sector, the State took the initiative to take a series of measures to strengthen this position, which was based on the principle of agricultural cooperation to compensate the peasants While agricultural produce and animal wealth are exposed to the dangers of weather and natural disasters.

The study showed that the Regional Fund for Agricultural Cooperation has a prominent role in securing the agricultural sector and contributing to compensate for the losses suffered by peasants in the course of their agricultural activities.

**Keywords:** insurance, insurance companies, agricultural insurance, agricultural sector.